A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.19
19 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد صلاّح (نائب الرئيس)	(غامبيا)
ثم :	السيد غاربا (الرئيس)	(نيجيريا)
ثم :	السيد فرالسن (نائب الرئيس)	(النرويج)

- خطاب السيد موبوتو سيسي سيكو ، رئيس جمهورية زائير
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد هانيبالسون (ايسلندا)
السيد وونغ (سنغافورة)
السيد فال (السنغال)
السيد آكي (كوت ديفوار)
السيد كافي (جزر القمر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64197/A ١٣٦٣ش(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب السيد موبوتو سيسي سيكو ، رئيس جمهورية زائير

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية زائير .

اصطُحب فخامة المارشال موبوتو سيسي سيكو ، رئيس جمهورية زائير ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية زائير ، فخامة المارشال موبوتو سيسي سيكو ، وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس سيكو (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ، أي منذ ١٦ عاما بالتحديد ، ألقيت خطابي أمام الجمعية العامة للمرة الأولى . ومنذ ذلك الحين ، طرأت على العديد من الحالات التي تناولتها الجمعية آنئذ تغييرات جوهرية . وإنني إذ ألقي خطابي للمرة الثانية من فوق هذا المنبر ، أود أن أعرب لكم بادئ ذي بدء عن السعادة البالغة التي أشعر بها إذ أستطيع مشاركتكم أفكاري بشأن بعض المشاكل المعاصرة التي ستشكل مستقبل الجنس البشري .

أود أولا أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، بانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إنني سعيد حقا بالثقة والشرف التي أولاها إياكم جميع الدول الأعضاء في منظمتنا ، ليس لشخصكم فحسب ، بل لافريقيا التي تفخر بذلك بحق . كما أهنئ سلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، رئيس وفد الارجنتين ، للطريقة البارعة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . كما أود أن أشيد إشادة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي مكّنت كفاءته ودرايته منظمتنا من استعادة مصداقيتها . وهذا في حد ذاته دليل على أن بلدان نصف الكرة الجنوبي تبرهن على قدرتها على المساهمة بفعالية في صنع القرارات التي توجّه شؤون العالم .

وستذكر جمهورية زائير دائما الدور الهام الذي لعبته الامم المتحدة ، غداة استقلالها في إعادة السلم والحفاظ على وحدتنا الوطنية ، التي كانت مهددة بفكرة تدويل أزمة الكونغو ، وهو ما نتذكره كحادث مفزع .

بعد ١١ عاما بالضبط ، ستتلاشى أضواء القرن العشرين وتختفي . وسيكون هذا أكثر من مجرد العبور من قرن إلى آخر ، إنها عبور عتبة بين ألفين من السنين - وهي ظاهرة نادرة في حياة أي إنسان . وأن يعيش المرء في وهم اجتياز ألف سنة ، امتياز لا تحظى به كل الأجيال .

ولكن ، إذا كانت المشيئة الالهية في تصريف الامور لا يمكن إدراكها ، وإذا لم يعرف المرء ما تخبئة له السنوات المقبلة ، يبقى هناك مع ذلك أمر مؤكد هو : أن هناك عددا قليلا من الدول في أنحاء العالم ، تمثل ٦٨٣ مليون نسمة من ٦ بلايين نسمة هم سكان هذا الكوكب الآن ، تحتكر فيما بينها التكنولوجيا والتقدم والتنمية ، رغم أن جميع شعوب العالم ساهمت في تحقيقها . ولذلك فإن الرسالة التي أنقلها إلى هذه الجمعية من صميم قارة افريقيا هي ، أولا وقبل كل شيء ، رسالة سلم ونداء من أجل تضامن الشعوب ، مع دعوة للحفاظ على البيئة ، حتى يكون القرن الحادي والعشرون الذي نحاول أن نتعرف على آفاقه الآن ، قرن تقدم وسعادة مشتركة لنا جميعا .

ولكن أولا وقبل كل شيء ، أستميحكم عذرا أن أعود بإيجاز إلى تناول بعض الموضوعات التي تناولتها منذ ١٦ عاما تقريبا ، لاسيما الموضوعات المتصلة بالسلم والنظام الاقتصادي الدولي . ولعلكم تتذكرون أنني نددت آنذاك باستمرار الحالة الاستعمارية والفصل العنصري فوق تراب افريقيا ، وذكرت أيضا أنه أمام إعصار التاريخ ، فإن أي ثمرة مهيأة كانت أو غير مهيأة ، ناضجة كانت أو غير ناضجة ، ستسقط في نهاية المطاف .

من ذلك اننا شاهدنا البرتغاليين يجبرون على التخلي عن مستعمراتهم الافريقية والبريطانيين يسلمون مقاليد السلطة إلى الاغلبية السوداء في روديسيا الجنوبية سابقا . وما زال الفصل العنصري مستمرا في تحدي الجنس البشري بأسره ، ولكن ،

افريقيا والعالم تمكّنا من حشد الطاقات من أجل تفكيك نظام الفصل العنصري ، ولن يمر وقت طويل حتى يستطيع السود والبيض والمولّدون والهنود أن يتمتعوا بنفس الحقوق والحريات داخل دولة ديمقراطية واحدة .

وانطلاقا من هذه العقيدة ، وعلى الرغم من ردود الفعل المتوقعة التي يمكن أن تثيرها بعض المبادرات ، قبلت أن ألتقي في بلدي ، أولا ، بالرئيس السابق بييتر بوتا ، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ثم سلفه فردريك دي كليرك في شهر آب/أغسطس الماضي . وقد أتاح لي هذان اللقاءان الفرصة لكي أعرض على محدثيّ قضية الذين انتُهكت حريتهم وكرامتهم ، ولأؤكد الضرورة الملحّة لإزالة الفصل العنصري . وبالإضافة إلى ذلك أظهرت اللجنة المخصصة المعنية بالفصل العنصري التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية سعة أفقها وحسن نواياها باعترافها مؤخرا ، في هراري ، بمبدأ الحوار البنّاء مع نظام بريتوريا في ظل ظروف معينة .

وفيما يتعلق بناميبيا ، آخر معقل من معاقل الاستعمار في القارة الافريقية ، فإنها تتحرك بإصرار نحو استقلالها بفضل تصميم الوطنيين من أبناء ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وبفضل الضغوط المستمرة التي يمارسها المجتمع الدولي على جنوب افريقيا .

وستذكر الجمعية أن جمهورية زائير أعلنت ، للتعبير عن تضامنها مع مصر التي كانت إسرائيل تحتل جزءا من أراضيها من فوق هذا المنبر الرفيع وعلى لساني شخصيا ، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة العبرية . ونظرا لما حدث بعد ذلك ، في عام ١٩٨٢ ، من استعادة مصر لسيناء على أساس اتفاقات كامب ديفيد ، كان من المنطقي أن نعيد علاقاتنا الدبلوماسية مع تل أبيب .

ومعنى ذلك ، أن هذا الموقف يتيح لجمهورية زائير أن تذكّر أصدقاءنا الاسرائيليين بأنهم إذا كانوا يرون أن لهم الحق في حدود آمنة ومعترف بها ، فينبغي عليهم بالمقابل الاعتراف بنفس الحقوق للفلسطينيين الذين هاموا على وجوههم لاكثر من أربعين عاما . واليوم لا يستطيع الفلسطينيون والاسرائيليون أن يتجاهلوا بعضهم البعض أكثر من ذلك . وعليهم أن يجلسوا سويا ويقيموا السلم على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

وفي القارة الآسيوية ، نجحت فييت نام في تحقيق وحدتها ، ويسير الشعب الكوري في طريق الحوار لتقرير مصيره ، بينما علّق الشعب الكمبودي آماله على الحوار الذي بدأ بين مختلف زعمائه في باريس ، والذي سيكون حوارا صعبا بلا شك ، ولا ينبغي أن يؤدي إنهيار الجولة الاولى الى تثبيط همتنا .

وفي غضون ١٦ سنة ظهرت في افريقيا بؤر توتر أخرى متعددة : في تشاد ، وفي الصحراء الغربية ، واثيوبيا ، والصومال ، والسودان ، وأنغولا ، وموزامبيق ، وبوروندي ، وبوركينا فاصو ، ومالي ، ومؤخرا في السنغال وموريتانيا .

والواقع أن قارتنا ليست بحاجة الى منازعات مسلحة . فهي تتطلع بشدة الى السلم والتنمية . ولهذا فإننا نرحب بأن بعض بؤر التوتر هذه أُخمدت بسرعة بفضل الحوار والنهج المتضافر في النظر الى الامور ، وتبقى بؤر أخرى في طريقها الى الاخماد ، مما يدل على نضج الافريقيين وقدرتهم على تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية .

وفي مكان أبعد من العالم ، وأنا أتكلم في هذه الحالة عن المشكلة الافغانية ، فإننا نشجع المبادرات الفردية أو المنسقة التي بدأت فعلا . وفيما يتعلق بالنزاع بين إيران والعراق ، فإننا نرحب بوقف إطلاق النار الذي تحقق ، ونشيد في هذا الصدد بالخطوات الهادئة الفعالة التي اتخذها الامين العام .

ونأمل كذلك أن يتمكن لبنان ، بعد أن يتحرر من النفوذ الاجنبي ، من السير مرة أخرى في طريق المصالحة الوطنية ، ويقيم من جديد تقاليده العريقة كشعب دؤوب محب للسلم والحرية . ولذا فإننا نؤيد أعمال اللجنة الثلاثية للجامعة العربية .

وفيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان الفقيرة والغنية ، فإنني عندما خاطبت الجمعية العامة لأول مرة ، ناشدت ضمير العالم أن يقرر ما إذا كانت البلدان الفقيرة هي التي استخدمت لزيادة ثروة البلدان الغنية في التحليل النهائي .

وأرى اليوم أن الرد واضح . فلم يعد هناك من يساوره الشك في ظاهرة النقل السلبي لرؤوس الاموال لغير صالح البلدان الفقيرة وذلك ، ضمن أشياء أخرى عن طريق الاليات التي أُنشئت لسداد الديون .

ونحن مهتمون أيضا بحماية البيئة ، وكان لجمهورية زائير شرف الدعوة الى إنشاء الميثاق العالمي للطبيعة . ولكن ذلك لم يمنع بعض البلدان الصناعية من أن تحول افريقيا ، بلا مبالاة ، الى مستودع لإلقاء النفايات السامة التي توصف في قارتنا بأنها النفايات القاتلة .

ويبين هذا العرض الموجز أنه بالرغم من ظهور بعض بؤر التوتر ، فإن المناخ الدولي على مدى الـ ١٦ سنة الماضية تحسن تحسنا ملحوظا . غير أن هذا التحسن معرَّض للخطر مادامت هناك مشاكل رئيسية - تواصل تهديد التوازن العالمي . ونعني بها مسائل التنمية والسلم والبيئة .

إن البشرية في أيامنا هذه لديها من الموارد ما يمكنها من ضمان التنمية في أنحاء العالم أجمع ، ولكن عددا من البلدان ، ولاسيما في افريقيا يعاني على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من تخلف شديد بالرغم من إمكانات موارده الطبيعية الهائلة .

وهناك ظاهرتان رئيسيتان مترابطتان تقفان حجر عثرة في سبيل جميع الجهود المبذولة من أجل تنمية اقتصاداتنا ونموها وهما : العبء الخانق للديون الخارجية ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري . وهاتان الظاهرتان معروفتان لنا جميعا ، وسوف أركِّز بشكل خاص على الديون الخارجية .

إن الديون الخارجية ، بالنسبة لنا نحن الافارقة ، تخنق اقتصاداتنا ، في حين لا يشكل مبلغ الـ ٢٣٠ بليون دولار التي تدين بها افريقيا سوى قطرة في بحر بالنسبة لدائنينا إذا قورنت بما خسرته سوق الأوراق المالية في نيويورك وحدها في الانهيار المالي الذي حدث في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ .

وفي زائير على سبيل المثال ، كانت خدمة الديون قبل إعادة الهيكلة في عام ١٩٨٧ تستغرق نحو ٣٦ في المائة من عائدات التصدير ونحو ٥٠ في المائة من ميزانية الدولة . ولم يعد في الإمكان تمويل الإنفاق الاجتماعي حتى عند الحد الأدنى ، أو توفير الاستثمارات التي لا غنى عنها للبنية الأساسية .

وبالرغم من إعادة الهيكلة ، مازالت الديون تتعاظم بسبب آليات تراكم الفوائد التي تفرض علينا اللجوء الى مزيد من القروض .

ومع ذلك ، فإننا نقدر بوادر التضامن التي أظهرتها كندا قبل قمة تورنتو ، ثم فرنسا والولايات المتحدة وعدد من البلدان المتقدمة النمو بعد تلك القمة .

وقد اتخذت بلجيكا بدورها في الآونة الأخيرة نهجا واسع الأفق من المسألة ، ليس فقط بإلغاء الدين العام الواقع على عاتق البلدان الافريقية ، وتحمل ثلث الديون التجارية التي كانت تضمنها الحكومة ، ولاسيما مع زائير ، وإنما أيضا بإعادة جدولة ثلثي تلك الديون التجارية على مدى ٢٥ عاما مع فترة سماح مدتها ١٤ عاما .

يضاف الى ذلك ، أن فوائد الثلث الباقي ستحول الى صندوق بالعملة المحلية يهدف الى تمويل مشروعات التنمية التي بدأتها البلدان المستفيدة .

وفي موضوع الديون أيضا ، فإنني أشيد كذلك بجمهورية الصين الشعبية التي طبقت منذ عام ١٩٧٣ تدابير لتخفيف عبء الديون لصالح شركائها الافريقيين ، تعتمد على تحويل الديون الى عملات محلية بهدف تمويل مشاريع التعاون الثنائي .

وهذه التدابير المنعزلة الرامية الى تخفيف عبء الديون ، هي تدابير سخية بغير شك ، ولكنها لا تصل الى المدى المطلوب نظرا للأثر الضار الناتج عن تدهور معدلات التبادل التجاري ، التي ستؤدي الى انقاص قدرتنا على سداد الديون وتمويل التنمية في بلداننا .

ونعتقد أنه يجب أن تتاح الفرصة للقارة الافريقية أن تدخل القرن المقبل مرفوعة الرأس وأن توضع سياسات دولية واسعة الأفق للحد من الديون الخارجية ، وإعادة الثقة بين الشركاء ، وتعزيز التعاون من أجل التنمية . وتلك قضية أخلاق وعدالة .

إن ما طلبناه من شركائنا دائما ، مع التسليم بضرورة سداد الديون ، ولاسيما في حالة أقل البلدان نموا ، هو وضع ترتيبات لتأجيل السداد وإطالة آجاله الى فترات أكثر واقعية ، وإعادة التفاوض حول أسعار الفائدة مع مراعاة قدرتنا الفعلية على الدفع .

ولكن مع اقتراب العقد الاخير من القرن العشرين ، ألم يحن الوقت للوصول الى حلول مبتكرة لمشكلة الديون ؟ واسترشادا بنموذج التعاون الذي أقامته بعض الدول الاعضاء ، فإن على المجتمع الدولي أن يَحُثّ دائني افريقيا على القبول بمبدأ منح فترة سماح لمدة عشر سنوات على الاقل والموافقة على أن يكون سداد الدين كله بالعملة المحلية . وبذلك فإن الموارد المفرج عنها يمكن أن توجّه الى صناديق التنمية الوطنية ، والتي تخصص بدورها لتمويل مشاريع الاستثمار الخاصة والعامة التي يتوقع أن تزيد من نمو اقتصاداتنا .

وبهذا فإن دائنينا - أي الدول والبنوك التجارية والشركات متعددة الجنسيات - ستشارك على أساس التضامن في عودة اقتصاداتنا الى النمو ، بدل أن تبقى مكتوفة الأيدي في انتظار سداد ديونها . وبذلك فقط يمكن الحفاظ على مناخ الانفراج والثقة المتبادلة وتعزيزهما في العلاقات بين الدول الغنية والبلدان النامية .

وانتهز هذه الفرصة لأذكّركم بأن "برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠" المعتمد في نهاية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي خصصتها لتلك المسألة ، كان ينطوي على التزامين مترابطين : الأول هو التزام البلدان الافريقية بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ، والثاني التزام المجتمع الدولي بدعم افريقيا فيما تبذله من جهود . وقبل اعتماد ذلك البرنامج ببعض الوقت ، كان عدد من البلدان الافريقية ، من بينها جمهورية زائير ، قد بدأ في تطبيق اصلاحات أساسية تهدف الى تشجيع الانتعاش السريع وإرساء قواعد التنمية المطردة . وكان اتخاذ هذا القرار من جانبها يتطلب شجاعة وإقداما ، لاسيما وأن الآثار الناتجة عن تلك الاجراءات أدت عموما الى توتر اجتماعي وعدم استقرار سياسي .

ورغم التضحيات التي تحملتها تلك البلدان فإن نتائج تدابير التكيف الهيكلي هذه كانت ضئيلة ومؤقتة بل ومنعدمة . فوضعنا قد تفاقم ، على نحو ماورد في تقرير الأمين العام المقدم الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة حول استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج .

لهذه الاسباب فإنني أناشد ضمير المجتمع الدولي أن توضع ابتداء من عام ١٩٩٠ وفي ضوء الاقتراح الذي أجملته ، توا ، خطة صادقة للتضامن الدولي تكون لصالح التنمية الافريقية ، على غرار مشروع مارشال الذي طبق لإعادة تعمير أوروبا التي دمرتها وخربتها الحرب العالمية الثانية .

وفي هذا الاطار ، اقترح أن تقوم البلدان الافريقية بتسديد كافة ديونها بالعملات المحلية خلال العقد القادم ١٩٩٠ - ١٩٩٩ ، وتخصيص الموارد الجديدة المفرج عنها بهذه الطريقة لتحقيق هدف واحد هو النمو الاقتصادي ، بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة .

وإذا استفادت افريقيا من الاصلاحات الجارية الآن ، ومن الدروس المستفادة من التجارب الماضية ، والآثار الناتجة عن التدابير التي اتُخذت مؤخرا ، فإن هذا سيجعل افريقيا مهيئة لمواجهة العقبات الداخلية ، والمشاركة النشطة كشريك اقتصادي فعال في تقدم البشرية وتطورها ، وبذلك تحتل مكانا مُشرّفا في عالم القرن الواحد والعشرين .

غير أن التنمية الاقتصادية في افريقيا تستلزم مناخا من السلم والحرية والأمن . وافريقيا ترى أنها جزء لا يتجزأ من أية عملية تهدف الى تحقيق السلم العالمي . لذلك ، فإن كل دولة في قارتنا ، وفي حدود إمكانياتها ، تشعر بأن عليها واجب العمل من أجل الحفاظ على السلم ، داخل أراضيها وخارجها .

وفي هذا الصدد فإنني لاحظت بارتياح - بشأن المجتمع الدولي قاطبة - التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح والحد من الصراعات المسلحة ، وخاصة بفضل تعزيز الانفراج الذي أخذ يسير سيرا حثيثا في أعقاب اتفاقات واشنطن التي أُبرمت بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي .

غير أن هذا المناخ ، الذي هو أساسا نتيجة إنخفاض التوتر بين الدولتين العظميين ، يجب أن يعزز النتائج التي يتوقعها المجتمع الدولي في مجال التنمية . وكما تعلم الجمعية ، فإن بلدي زائير ، منذ لحظة حصوله على الاستقلال ، كان مضطرا لخوض حروب أهلية ومواجهة محاولات إنفصالية ، ومن رماد تلك الحروب تمكنا من إقامة هذه الدولة وهذه الأمة . ومنذ ما يقرب من ٢٤ عاما يعيش شعب زائير في حالة من السلم

والوئام الوطني . وبوازع من التزام زائير بأن تكون افريقيا في خدمة السلام ، قامت جمهورية زائير بالتعاون مع جارتيها رواندا وبوروندي ، بإنشاء منطقة للتضامن الاقتصادي لم تلبث أن أصبحت منطقة أمن واستقرار في شبه القارة .

وباسم الحفاظ على السلام ، قدم بلدي مرتين دعمه لتشاد ، كانت الاولى نزولا عند طلب منظمة الوحدة الافريقية ، وكانت الثانية استجابة لنداء الحكومة الشرعية لتشاد للدفاع عن السلامة الاقليمية لهذا البلد . وفي سعينا الذي لا يكل من أجل صون مُثُل السلام ، قامت جمهورية زائير وجارتها الى الجنوب الشرقي ، جمهورية زامبيا ، بتوقيع معاهدة تتعلق بتخطيط جزء من حدودهما المشتركة التي بقيت غير محددة ومصدرا للنزاع منذ عام ١٨٩٤ ، وذلك بعد سبع سنوات من المفاوضات .

ومن بين ١١٦ ٩ كيلومترا هي الحدود المشتركة بين زائير والدول المجاورة ، هناك أكثر من ٦٠٠ ٢ كيلومتر هي الحدود المشتركة بين زائير وأنغولا . وهذا يبين مصلحتنا في أن يعود السلام الى ذلك البلد الشقيق الذي خربته ١٤ سنة من الحرب . وهذا ماحدا بي لأن أقبل دون تردد الاضطلاع بمهمة الوساطة التي أوكلها اليَّ رؤساء دول افريقيا الوسطى والجنوبية ، عندما اجتمعوا في ١٦ أيار/مايو من هذه السنة في لواندا . وفي ذلك الاطار تمكنت - ولم يكن الامر سهلا - من الإعداد لمؤتمر قمة غبادوليت في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ الذي شارك فيه ٢٠ بلدا افريقيا ، وحضره ١٨ رئيس دولة ورئيسا وفدين رفيعي المستوى .

في ذلك اليوم شهدت افريقيا إرساء القواعد التي سيبنى عليها السلام في أنغولا ، لاسيما المصافحة التاريخية بين الرئيس دوس سانتوس رئيس أنغولا والسيد جوناس سافمبي ، قائد اليونيتا ؛ وإعلان وقف إطلاق النار ؛ وإرساء مبدأ المفاوضات التي تؤدي الى المصالحة الوطنية .

ومن جانبي ، أعتقد أن الانغوليين هم وحدهم الذين يقررون مصير عملية السلام التي بدأت . وأيا كانت الطريقة التي يعملون بها ، مباشرة أو غير مباشرة ، فإن الأمر يعود الى الانغوليين وحدهم في معالجة المسائل السياسية والعسكرية التي تمس مصير بلدهم .

لئن لاحظ المجتمع الدولي أن احترام وقف اطلاق النار بموجب إعلان غبادوليت لم يدم ، فإن ذلك كان لأسباب نفسية أساسا تفاقمت بالتدخل من الخارج ، إلا أن أخواننا الانغوليين لم يوقفوا الحوار بل اجتمعوا في الواقع أربع مرات متتالية مع الوسيط .

ومازلت مقتنعا بأن الارادة التي لا تتزعزع في استعادة السلم التي أفصح الشعب الانغولي عنها ستثبت أنها أقوى من الصعاب الراهنة . ويعتمد التنفيذ الكامل لاتفاقات برازافيل ونيويورك الرباعية الطرف والإعمال الناجح لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق باستقلال ناميبيا ، بالاضافة الى إحلال السلم والعدالة في الجنوب الافريقي ، اعتمادا كبيرا على المصالحة الوطنية في أنغولا . وإني أدعو المجتمع الدولي ليفعل كل ما في وسعه ليضمن أن تكلل بالنجاح الجهود الافريقية والانغولية الرامية لإحلال السلام . فنحن كوسيط لا زلنا مصممين ، أكثر من أي وقت مضى ، على أن نوفر لأخواننا الانغوليين كل مساعدة ممكنة وأن نتيح لهم الاستفادة من خبرتنا المتواضعة .

إن السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستلزم توفير بيئة يمكن للشعب أن يتطور وينمو فيها بهدوء مع ضمان حقوقه الكاملة . ونحن في افريقيا نعرف المكانة التي تحظى بها الحريات الأساسية منذ بداية عهد المجتمعات التقليدية ، ولا تزال آثارها باقية حتى اليوم على الرغم من إصرار القوى الاستعمارية على طمسها . لقد كرس أباؤنا أنفسهم لفكرة الحرية ، وباسمها قاوموا ببسالة في كل مكان جميع محاولات الاخضاع من الخارج .

والسؤال المطروح علينا الآن ، نحن الافارقة ، هو التأكد مما إذا كانت البنى السياسية التي أقمناها ستساعد حقا على الازدهار التام للحرية . وليس ذلك لأن الغرب يريدنا أن نفعل ذلك - فالديمقراطية ليست حكرا للمجتمعات الغربية - بل لأننا نسعى باستمرار لوضع استراتيجيات سياسية واقتصادية من شأنها أن تعزز تنميتنا .

ونحن ، بطبيعة الحال ، لا ندّعي أن المجتمعات الافريقية الحديثة ليس لديها ما تنجزه بعد من أجل الديمقراطية أو المزيد منها . بل تقول ، على العكس من ذلك ،

إن بعض هياكلنا السياسية تشكل هيكلا ديمقراطيا حقيقيا متناغما مع الافريقيين ، ومن المرجح أن يؤدي الى تحقيق التكامل الاجتماعي في بلداننا .

نحن في زائير نجتهد في إعطاء طابعنا الخاص لصياغة حقوق الانسان وتعزيزها . ومن هذا المنطلق ، تمسكنا بالإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وصادقنا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما أن بلدي من الدول الاربعين أعضاء المنظمة التي صادقت على البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وقد انضم بلدي على الفور الى ميثاق حقوق الانسان الافريقي . وتشمل أجهزة حكومتي ادارة معنية بحماية حقوق وحريات مواطنينا ، وهي إدارة مخولة صلاحيات واسعة لتحقيق مهمتها . وتوضح الالية التي أقمناها تصميمنا السياسي على تعزيز حقوق وحريات المواطنين الزائيريين وحقوق الاجانب الذين اختاروا العيش في بلدنا .

وقد بيّنت الخبرة ، وإن كانت حديثة ، أن هذه الادارة تقوم بدور أساسي في تزويد المواطنين بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم وحرياتهم ؛ وتتدخل وتنصف الافراد الذين يرون أن حقوقهم قد انتهكت بصورة مجحفة واستنفدوا جميع الوسائل القانونية الاخرى ؛ وتتأكد من سلامة الاجراءات التي تتخذ بحق المحتجزين ، وظروف احتجازهم ومعاملتهم معاملة لائقة .

ترحب زائير بقيام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في شباط/فبراير من هذا العام بحذف اسمها من قائمة البلدان التي اعتبرت مفتقرة الى احترام حقوق الانسان وذلك تقديرا لما أنجزته زائير في هذا المجال . ونحن ندرك ، طبعا ، إننا لم نصل بعد الى الوضع المثالي ، فما من بلد في العالم ، حتى أكثر البلدان تقدما ، يكون بمنجاة من النقد عندما يتعلق الامر بانتهاك حقوق الافراد . بَيد أن المرء لا يمكنه على أساس هفوة ادارية أو بوليسية تقع في بعض الاحيان ، أن يخلط بين دولة تتمسك بالقانون وبين الدول التي اتخذت من القمع نظاما للحكم .

أود أن أختتم بياني بتناول المسائل المتعلقة بالبيئة . إني أتذكر بقدر من العاطفة شبابي المرتبط ارتباطا وثيقا بعظمة أنهارنا ونقاء جداولنا . وأتذكر أيضا

غاباتنا الخضراء التي كانت تأتي منها كل صباح تغاريد الطيور . ونلاحظ اليوم بحزن شديد التدهور المتسارع في بيئتنا الطبيعية بسبب العدوان المتكرر والمتعدد الجوانب . إن سخط العالم واحتجاجه على تصدير النفايات السامة يدل على إدراك المجتمع الدولي المتناهي للأخطار الرئيسية التي تواجهها البشرية نتيجة لتدهور نوعية الحياة ، وأبرز مظاهره تلوث الفضاء الجوي . ومن هنا ، تحث زائير على الإسراع في وضع المعايير الدولية الصارمة الضرورية للحفاظ على كوكبنا وعلى مستقبل البشرية .

وفي هذه المرحلة ، يتجلى إسهام بلدي في الحفاظ على البيئة الطبيعية بتأييدها النشط لإعمال الميثاق العالمي للطبيعة إعمالا كاملا .

وقد أقدمت جمهورية زائير ، التي يقع ٤٧ في المائة من الغابات الافريقية الاستوائية ضمن حدودها ، على وضع ٥ في المائة من أراضيها تحت الحماية الوطنية . وهدفنا رفع هذه النسبة الى ١٦ في المائة - أي ما يعادل ٢٠٠ ٣٧٦ كيلومترا مربعا . ونحن نحمي في هذه المنطقة سلالات نادرة مهددة بالفناء ، منها وحيد القرن الأبيض ، حيث ازداد تعداد هذه الحيوانات من ١١ في عام ١٩٨٠ الى ٣٥ في عام ١٩٨٩ . ونعمل أيضا على حماية حيوان الاكاب ؛ وقد بينت دراسة جزئية شملت ٠٠٠ ١٠ كيلومترا مربعا نسبة تواجد ذلك الحيوان باتت حيوانا واحدا لكل كيلومترين مربعين . أما بالنسبة للفيلة ، فإن غابات وسهول زائير تضم حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ من الفيلة من مجموع ٧٠٠ ألفا موجودة في كل افريقيا . وهنا ، أود أن أشيد بجميع البلدان التي اتخذت تدابير تستهدف عدم تشجيع الاتجار بالعاج ، فتجارة العاج السبب الرئيسي لانقراض الفيلة . كما أننا نهتم أيضا بقرود الغوريلا التي تعيش في الجبال التي نتشاطرها وجارتنا رواندا ، وهي الحيوانات التي نذكر بأسف أن المرحومة فوسي ضحت بحياتها من أجلها .

وقد يوافقني الأعضاء على أن التقدم الذي يضر بتوازن البيئة يدمر الإنسان نفسه في الوقت الذي يسعى فيه الإنسان لتحقيق السلم والحياة الهادئة والتنمية الكاملة .

وأود أن أختتم بياني معبرا عن الأمل بأن يزداد قوة مناخ الانفراج الذي يميز العلاقات الدولية اليوم ، وأن يجلب لنا العقد الأخير من القرن العشرين مزيدا من السلم والتضامن بين الشعوب .

ويلوح لي أنه من الحيوي أن ينهج المجتمع الدولي نهجا من التضامن الحقيقي البعيد عن المصالح الذاتية تجاه افريقيا ولا تشوبه المصلحة ، القارة التي تتحلقها ضروب من التحيز نتيجتها الحكم علينا بالتخلف .

ولذلك اقترحنا ، فيما يتعلق بمديونية افريقيا ، نهجا جديدا يقضي بتحويل كل ديوننا الى عملة محلية ، وانشاء صناديق للتنمية لتمويل الاستثمارات ذات الأولوية . ويعني هذا خلق الظروف التي تمكّن افريقيا من الاضطلاع بتنميتها بنفسها ، وأن تدخل القرن الحادي والعشرين بكرامة أكبر .

ولا حاجة الى القول ، كما أشرت قبلا ، أن السلام العالمي أمر حيوي لافريقيا . ومن أجل هذا أكّدتُ على اسهام بلادي في الجهود الرامية الى استعادة السلم في افريقيا ؛ وبخاصة في أنغولا .

وبالمثل ، لابد من التسليم بأن حقوق الانسان وحرياته من الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لتنمية أي مجتمع بشري . وفيما يتعلق بنا ، فقد وصفت الآلية المؤسسية التي أنشأناها لتعزيز هذه الحقوق والحريات وحمايتها .

وأخيرا ، لقد ذكرت واجب المجتمع البشري تجاه الطبيعة التي تعتبر حمايتها أمرا لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري ، وقد أوضحت إسهام زائير في هذا الصدد .

إن المبادئ التي تقوم عليها منظمتنا ، والتي نتمسك بها بحرية مبادئ نبيلة تعبّر عن شواغلنا المشتركة بشأن السلام والحرية والكرامة ورفاهية كل شعوب العالم . واحترام هذه الأمور التي تهمنا أفضل ضمان لمستقبل تسوده السكينة للجنس البشري .

ونرجو أن يحقق القرن الحادي والعشرين آمالنا في التضامن والعدالة والسلام والتقدم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية زائير على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد موبوتو سيسي سيكو ، رئيس جمهورية زائير الى خارج قاعة الجمعية* .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد هانيبالسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة رئيسنا لانتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . فذلك الانتخاب شهادة له بالمكانة العالية التي يتمتع بها في الجمعية العامة ودليل على الاحترام الذي يتمتع به البلد العظيم 'نيجيريا' الذي يمثله بجدارة .

بوصفنا سكان جزيرة يفصلها محيط واسع عن جيرانها ، فقد نشعر ، نحن معشر الايسلنديين ، بتقدير أعمق مما تشعر به شعوب أكثرية الامم التي تضاءلت فيما يخصها أهمية المسافات باعتبارها عاملا في شؤون العالم . فإحكام الترابط الوثيق المتزايد داخل المجتمع الدولي تجلى على مستويات كثيرة ، تكنولوجية واقتصادية وبيئية . وبالتالي ، بات هناك وعي متنام بين مختلف شعوب العالم بعالمية المصالح ، وبالمصير المشترك للجنس البشري . ومنذ وقت ، صاغ أحدهم عبارة "القرية العالمية" في وصف هذا الاتجاه . وربما كان الوصف ، فيما قد يقول أمرئ من بلد بحري مختلفا ، وهو أننا كلنا في نفس القارب .

إن اضفاء صفة العالمية على القضايا التي درجنا على قصرها على دول بعينها لم يكن مجرد الحتمية التاريخية . فالعمل السياسي المتدبر كان له دور في ذلك . وقد أوقفتنا التغيرات ذات الآثار البعيدة الجارية في العلاقات بين الشرق والغرب ، والتي تدلل عليها المحادثات الثنائية التي جرت مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، على أن القيادة السياسية الفعالة يمكن أن تغير الأوضاع بحق .

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد صلّاح (غامبيا) .

إننا ندخل عهدا جديدا من العلاقات الدولية ، يبدو أنه يفتح آفاقا واقعية لتحول أساسي في مجال المواجهة السياسية والايديولوجية والعسكرية التي اتصفت بها فترة ما بعد الحرب . والادارة الناجحة لفترة الانتقال الحالية تتطلب إرادة سياسية وسعة أفق تتيح صياغة أساليب جديدة في العلاقات الدولية ، مع الاهتمام بالمخاطر وضروب انعدام الطمأنينة التي ينطوي عليها الأمر .

ساعدت الجهود المبذولة للتغلب على الشك والافتقار الى الثقة في العلاقات بين الشرق والغرب على قيام بيئة قد تبين أنه من الممكن والهام نقل الموارد التي يمكن توفيرها من المنافسة العسكرية المكلفة الى مساع دولية خلاقة . وبدون شك سيفيد تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب العلاقات بين الشمال والجنوب أيضا .

وأود أن أشيد بالأمين العام لمساهمته القيّمة في حل المنازعات الدولية والاقليمية الخطيرة معززا بذلك دور الأمم المتحدة ومكانتها .

ينطوي تقوية الأمم المتحدة تعزيز حكم القانون في العلاقات الدولية . والوعي المتنامي للمجتمع العالمي بحكم القانون في الشؤون الدولية أمر ترحب به ترحيبا خاصا الأمم غير المسلحة التي خاضت معركتها من أجل الاستقلال بدون اللجوء الى العنف .

إن البيئة العالمية المتغيرة الراهنة تتيح فرصا لم يسبق لها مثيل للأمم المتحدة . فبزوال عقلية الحرب الباردة ، بات في امكان المنظمة العالمية أن تنتعش آمالها الواقعية في ترجمة الرؤية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة الى واقع . وفي نفس الوقت برزت المنظمة نفسها كعامل من عوامل التغير أكثر فاعلية .

نحن الذين نعيش الآن لسنا إلا ضيوفا عابرين على كوكب الأرض هذا . وطالما كنا هنا علينا التزام أن نحافظ على التراث المشترك لأجدادنا ، وأن نضمن ظروف الحياة لأحفادنا من الأجيال التي ستأتي بعدنا .

إن أيسلندا بلد يعتمد اعتمادا غلّابا في وجوده على استغلال موارد البحار . ولذا فإن حماية البيئة بالنسبة لسكان أيسلندا أمر حياة أو موت ، لا أقل .

إننا ممتنون للمبادرات التي تتضح على الساحة الدولية في العديد من المجالات : بشأن حماية طبقة الأوزون والتلوث بعيد المدى عبر الحدود ، ومؤخرا نقل النفايات الخطرة عبر الحدود . وقد رحبنا منذ عامين في هذه الهيئة بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة صديقتي غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء النرويج . وقد حلل التقرير وضع البيئة وقدم توصيات بصدد العمل في المستقبل . وفي هذا العام بدأنا الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ .

وتشكل هذه المبادرات استجابة إلى حاجة المجتمع الدولي التي تزداد وضوحا . أننا في العالم الصناعي نمعن النظر إلى الخلفية العكرة للحضارة التي خلقناها - سواء كانت على الأرض أو في البحر أو في الجو . وبالنسبة لنا جميعا ، وبالنسبة للعالم النامي على وجه الخصوص ، يتضح أننا - ما لم نحد من الفقر ونحمي البيئة في نفس الوقت - لن نتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي في المستقبل .

إننا نشهد آثار ارتفاع درجة حرارة الكوكب ، وأثر الدفيئة ، وتدمير غابات الأمطار المدارية ، وإزالة الأحراج ، وهطول الأمطار الحمضية ، والتصحر ، واستنزاف طبقة الأوزون .

يحتاج سكان قارات معمورتنا إلى تذكيرهم بأن المحيطات تغطي ما يزيد عن ٧٠ في المائة من سطح الأرض . فهي مصدر أساسي في الوقت الحاضر وفي المستقبل لما يقيم أود الحياة على الأرض . ولذلك فإنه بالنسبة لشعبي الايسلندي ، ما زالت للحفاظ على الموارد الطبيعية في البحار أهمية قصوى . فنحن ، في ايسلندا ، نقول إن البحر نصف الوطن .

إن الموارد البحرية الحية يمكن اعتبارها مخزونا للغذاء العالمي . ولذا فإن التلوث المتزايد في البحار بسبب الإشعاع واستخدام الدول الصناعية للبحار المفتوحة

كمكان لدفن نفاياتها الصناعية ، سبب رئيسي للانزعاج بالنسبة للدول الساحلية والمجتمع الدولي برمته .

وبوسعنا النظر إلى هذه التطورات بإزاء التهديد بضرر أعظم بل ونكبائي يمكن أن تتسبب فيه أسلحة الدمار الشامل . ولسنا بحاجة إلى التذكير بالتخريب الذي نتج عن استخدام هذه الأسلحة في نهاية الحرب العالمية الثانية .

يبدو أن النوع المتسيد على هذه الأرض ، الذي يطلق على نفسه اسم "النوع الانساني" لديه الاستعداد ، لا لمجرد تجاهل عواقب سلوكه إزاء موطنه ، الأرض ، بل ولشن حرب شاملة على الطبيعية ، وهو ما يصل إلى حد الاستعداد لتدمير تلك الطبيعة بالكامل .

لقد صدمت بالتقييم المتشائم في تقرير برونتلاند الذي يشير إلى ستة ملايين هكتار من الأراضي الجافة المنتجة تحوّل سنويا إلى صحراء عديمة القيمة ، وإلى أكثر من ١١ مليون هكتار من الغابات تدمر كل عام تدميرا سيمتد ، خلال ثلاثة عقود ليشمل أراض تعادل مساحتها مساحة المملكة العربية السعودية والهند على التوالي . فالتقرير يحذرنا من الاتجاهات البيئية التي تهدد المعمورة بالتغيير الجذري ، وتتهدد بالخطر الكثير من الكائنات الموجودة عليها ، بما في ذلك الجنس البشري .

فهل نحن لا حول لنا في مواجهة هذه الهجمات على كوكبنا ؟ أقول "لا" - والمبادرات التي أشرت إليها سلفا يمكن النظر إليها بوصفها منبنية على أساس التسليم بوجود التزام قانوني يملي علينا أن نعمل معا من أجل حماية كوكبنا . وهو التزام يمكن ارجاعه إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تحكم عملنا في هذه الهيئة . فالمبادئ العامة للميثاق تستتبع التزامات صارمة من جانب الجنس البشري والحكومات بالامتناع عن تلويث كوكبنا وعن استغلال مواردنا الطبيعية بطريقة عديمة التورع . فالميثاق يلقي التزاما ذا طابع أدبي وأخلاقي في هذا الخصوص . وتشكل أنشطتنا الماضية والراهنة والمستقبلة كلا بيئيا متكاملا . ويذكرنا الكتاب المقدس بأن ما نزرعه ، إياه نحصد .

لقد اتخذت الجمعية العامة قرارات أرست عددا من المبادئ ذات الصلة ، منها القرار الذي اتخذته سنة ١٩٨٢ باعتماد الميثاق العالمي للطبيعة . كما شهدنا في هذه الهيئة اعتماد مبادئ اعلان استكهولم الصادر في نهاية مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية لعام ١٩٧٢ . وأشير أيضا إلى المادة ٥٥ من البروتوكول الاضافي الاول لاتفاق جنيف لعام ١٩٤٩ .

في عام ١٩٨٢ اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، التي تتضمن في الجزء الثاني عشر منها مبادئ هامة لحماية البيئة البحرية . وقد انتهت لجنة برونتلاند إلى أن

"أهم اجراء أولي يمكن للدول أن تتخذه لصالح النظام المهدد لدعم حياة المحيطات يتمثل في التصديق على اتفاقية قانون البحار" . (A/42/427 ، المرفق ، الفصل ١٠ ، الفقرة ٥٥)

والميثاق العالمي للطبيعة يتضمن في مبادئه الاربعة والعشرين الالتزام باحترام الطبيعة وعدم تعريض قدرة الارض على تجديد مواردها للخطر . وينص البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف على وجوب الحرص أثناء الحروب على حماية البيئة الطبيعية من الاضرار الواسعة طويلة الامد التي لا يمكن اصلاحها . وقد وضعت مجموعة من الخبراء القانونيين التي تقدم تقريرا للجنة برونتلاند سلسلة من المبادئ القانونية التي تؤكد على سبيل المثال الحق الاساسي لجميع البشر في بيئة ملائمة لصون صحتهم ورفاهتهم .

لكن اتفاقية قانون البحار هي التي يمكن لنا فيها أن نسعى إلى استلهامها لبذل المزيد من الجهود في مجال حماية البيئة . ومما يدفع أمتي والعديد من شعوب العالم النامي إلى الفخر أننا سبقنا عصرنا عندما بدأنا نضالنا الطويل من أجل دستور البيئة البحرية هذا . ففي هذه الاتفاقية يمكن أن نجد الالتزام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها عن طريق التعاون بين الدول على أساس اقليمي وعالمي . كما نجد أن القيود المفروضة على دفن النفايات وتلوث الجو ذات أهمية خاصة في هذا الصدد .

ترى حكومة أيسلندا أن الصكوك القانونية الموجودة لحماية البيئة يجب تعزيزها . وهناك صكوك قانونية متنوعة تنطبق على مجالات بعينها من مجالات حماية البيئة . لكن هناك حاجة إلى صكوك جديدة ، في مجال التغير المناخي مثلا . ويجب استكشاف المجالات الجديدة . فنحن نرحب ، على سبيل المثال ، بمبادرة مالطة التي تقترح إدراج بند جديد على جدول أعمال الجمعية حول الحماية البيئية للفضاء الخارج عن نطاق التشريع الوطني .

ومع ذلك ، نرى أيضا أنه يمكننا اتخاذ خطوات أخرى بالاستفادة من خبرة وضع مشروع اتفاقية قانون البحار . ويجب إعداد صك قانوني موجز جديد يرسي المبادئ المتعلقة بحقوق الدول والتزاماتها والتي يمكن تطبيقها على جميع مجالات حماية البيئة بصفة عامة . وتتعلق هذه المبادئ بحق جميع أبناء البشر في بيئة آمنة والالتزام بالحفاظ على الموارد الطبيعية وصيانة التنوع البيولوجي واستخدام الموارد الطبيعية على أساس مبدأ المردود الأمثل القابل للاستمرار . وهذه مبادئ تدعو إلى وضع معايير نمطية للتقييم البيئي والتعاون الالزامي بين الدول في مجال حماية البيئة .

ومن المناسب للجمعية العامة ذاتها أن تحدد التزامها في هذا المجال باتخاذ الخطوات اللازمة للإعداد لوضع هذا الصك القانوني الجديد ، إما تحت رعايتها أو فيما يتصل بالأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية .

إن ما ذكره جينز ايفينسن ، الخبير النرويجي المعروف في القانون الدولي ، والقاضي في محكمة العدل الدولية من أنه "من الصعب أن نجد كواكب جيدة" يدعونا الى ادراك ضرورة العيش في سلم ، ليس فيما بيننا فحسب بل أيضا مع هذا الكوكب الذي نعيش فيه ، والقبول بهذا بكل تواضع .

إن التغيرات الرامية الى تحقيق قدر أكبر من الحرية الاقتصادية والسياسية في أوروبا الوسطى والشرقية تتم على نحو أسرع وأعمق مما كان يتوقع لها في السابق . وكما يتضح من التطورات الجارية في بولندا وهنغاريا بوجه خاص ، هناك على ما يبدو دلائل حقيقية على قدرة بعض البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية على التخلي عن النظام السياسي والاقتصادي الذي فرض عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية والذي لا يمت بأية صلة لثقافتها وتراثها ، والذي أثبت التاريخ أنه أعاق تقدمها الاقتصادي .

وتمثل هذه التطورات عاملا هاما في إرساء الأساس لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب . ولكن يجب أن نسلم بأن التغير الداخلي الذي يطرأ في أوروبا الشرقية لا يتم بمعزل عن الأحداث الأخرى ، وقد يعتمد المضي بالتغيرات الداخلية ، الى حد كبير ، على الاستجابة الخارجية .

ولذلك لا بد من تشجيع التطورات الحالية في أوروبا الوسطى والشرقية ، إذ ينبغي الاستفادة منها بصفتها فرصة لم يسبق لها مثيل لتغيير العلاقات بين الشرق والغرب ، وإرساء أساس لإقامة سلم دائم في أوروبا ، ترجح فيه الترتيبات السياسية على الترتيبات العسكرية .

وحيث أن استخدام القوة في العلاقات بين الشرق والغرب قد استبعد أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبح الحد من الأسلحة ونزع السلاح موضع اهتمام رئيسي . غير أن الحد من الأسلحة يجب ألا يعتبر بديلا لإحراز تقدم حقيقي بشأن العديد من المسائل قيد البحث بين الشرق والغرب والتي تتضمن بالتأكيد البعد الانساني . وقد ساعدت النتائج المتوازنة التي تمخض عنها اجتماع فيينا لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي اختتم في كانون الثاني/يناير ، في وضع الجوانب المتعلقة بالأمن في سياق سليم .

ولكن لا ريبة في أن التأثير الايجابي للتقدم المحرز بشأن الحد من الأسلحة يتجاوز ميدان الأمن . وان الاختتام المبكر لمفاوضات فيينا بشأن القوات التقليدية في أوروبا التي تتم في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، من جهة ، وتدابير بناء الثقة والأمن ، من جهة أخرى ، يبشر بالخير بوجه خاص . وأن اتفاقا للقضاء على الاختلالات الحالية في الأسلحة التقليدية من شأنه أن يبدد أحد الأسباب الرئيسية للتوتر القائم بين الشرق والغرب وأن ييسر تغيير العلاقات السياسية في أوروبا .

إن اعلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن رغبتهما في وقف انتاج الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها والتخلص من مخزوناتها قد زاد بشكل ملحوظ احتمالات تحقيق نزع سلاح جذري وهام . ونحن نرحب في هذا الصدد بالاقتراحات التي طرحها الرئيس بوش في هذه الجمعية في الأسبوع الماضي والاستجابة السوفياتية المؤاتية .

ويعد تخفيض ترسانات الأسلحة النووية مؤشرا على تحسن العلاقات بين الشرق والغرب لا يقل أهمية عن المفاوضات بشأن الأسلحة التقليدية وبناء الثقة في أوروبا . وإذا ما أردنا أن نستشهد بالماضي ، فمن الصعب أن يشهد العالم حقبة من التعاون إذا لم نتمكن من كبح جماح التنافس في مجال الأسلحة النووية .

لقد بينت معاهدة القضاء على القوات النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية أن التخفيضات الجذرية في الأسلحة النووية يمكن أن تسهم اسهاما قيما في تعزيز الأمن . وبهذه الروح ، فإننا نرحب بالنجاح المحرز مؤخرا في إزالة العقبات التي تعترض سبيل ابرام معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . ويعد التقدم المحرز في التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية خطوة هامة لتحقيق هدف الحظر الشامل للتجارب .

وقد أعربت حكومة ايسلندا عن رأيها في ضرورة أن يشمل بناء الثقة والحد من الأسلحة البحار أيضا حالما يتم التوصل الى نتائج مرضية في المفاوضات الجارية في أوروبا . فلم تحظ البحار باهتمام كاف في مفاوضات نزع السلاح حتى الآن ، على الرغم من وجود معاهدات عديدة تتعلق بالميدان البحري . ومن الواضح أن سباق التسلح في البحار يستحق اهتماما أكبر بغية تهيئة بيئة أكثر أمنا في المحيطات .

ولذلك ، فإننا نرحب بالاعتراف المتزايد بأن تعزيز الاستقرار والثقة في البحار لا يقل أهمية عنه في البر . وهناك أيضا تفهم متزايد بأن بناء الثقة في البحار يجب أن يتماشى مع مبدأ حرية الملاحة وأن يأخذ بعين الاعتبار أن البلدان المختلفة لا تعتمد بنفس الدرجة على البحار وعلى خطوط الاتصال البحري الآمنة .

والآمال معقودة على أن تؤدي محادثات الأسلحة الاستراتيجية الى تخفيض جذري في الأسلحة النووية الاستراتيجية بما في ذلك الأسلحة المستخدمة في البحار . وفي رأينا أنه ينبغي أن تأخذ عملية بناء الثقة ونزع السلاح التي تتناول البحار ، بعين الاعتبار العدد الكبير من الأسلحة النووية البحرية غير الاستراتيجية .

إن الأمن والبيئة أصبحا يرتبطان ارتباطا وثيقا متزايدا . وعلى البلدان التي تعتمد على الموارد الحية في البحار أن تنظر بجدية في مسألة تلوث بيئة المحيطات . وان الحوادث المتكررة للغواصات النووية السوفياتية تذكرنا بالنتائج الرهيبة التي يمكن أن تسفر عنها هذه الحوادث ، وبصفة خاصة إذا وقعت في مياه الصيد الهامة كالتي تحيط ببلادي . ولذلك فنحن نقترح ، كخطوة أولى ، أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإرساء خطوط توجيهية دولية فيما يتعلق بسلامة المفاعلات المحمولة بحرا . وينبغي أن تطبق هذه الخطوط التوجيهية على جميع السفن .

لقد أشرت الى أن مشاكل البيئة من أهم المسائل التي ستواجهها هذه المنظمة في العقود المقبلة . لكننا ونحن نضطلع بمهام ومسؤوليات جديدة ، سنظل بحاجة الى المساعي الحميدة للأمم المتحدة من أجل حل النزاعات الاقليمية حلا سلميا .

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط والحل السلمي للنزاع العربي - الاسرائيلي من أهم المسائل التي تشغل المجتمع الدولي . ولن يتسنى التوصل الى حل شامل وعادل ودائم إلا إذا امتنعت الأطراف المعنية عن القيام بأعمال العنف وأبدت النية الحسنة لبلوغ هدف تحقيق سلم دائم .

وتعد خطة اسرائيل لاجراء الانتخابات في الأراضي المحتلة خطوة هامة في عملية السعي الى ايجاد حل للنزاع . ونحن نرحب بوجه خاص بخطة النقاط العشر المتعلقة

باجراء هذه الانتخابات التي عرضها مؤخرا السيد مبارك رئيس جمهورية مصر في الجمعية العامة ونؤيدها تأييدا تاما . لقد أحيت مصر بخطوتها هذه الأمل في اجراء حوار من الممكن أن يؤدي الى تحويل النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني من الشارع الى مائدة المفاوضات .

ونرحب بالجهود البناءة التي تبذلها الجامعة العربية في سبيل التوصل الى وقف اطلاق النار في لبنان . ولابد للسلم الدائم الذي يضمن استقلال هذا البلد وسيادته ووحدته الاقليمية أن يتضمن انسحاب كل القوات الاجنبية . وان احتجاز الرهائن وأعمال الاختطاف يشكل خرقا لا يحتمل للقانون الانساني الدولي .

ومن أهم المنجزات التي حققتها الامم المتحدة تدوين حقوق الانسان وتعزيزها . فقد زادت الامم المتحدة بنجاح عدد ونطاق الاتفاقات الدولية في هذا المجال ، وكان آخرها صياغة اتفاقية بشأن حقوق الطفل للنظر فيها في الدورة الحالية للجمعية العامة .

وعلى الرغم من الدور النشط الذي تضطلع به الامم المتحدة ، فإن حجم وعدد الانتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الانسان أمر يبعث على الأسى . ومن الواضح أن إرساء المعايير لا يكفي ، بل علينا أن نلزم الحكومات والافراد ، عن طريق العمل الدولي ، بأن تطبق هذه المعايير ، وأن نزيد الضغط على كل من ينتهكون حقوق الانسان .

وتتمثل إحدى وسائل تحقيق تلك الغاية في تعزيز التدابير التنفيذية وتقويـــة قدرات الامم المتحدة . كما تشكل المعرفة عنصرا رئيسيا آخر . اذ يجب أن يحاط كل فـرد فوق الارض علما بحقوقه الانسانية الاساسية . ويجب علينا أن نضع في بالنا دائما أنـــه لا يجوز ، بحكم ميثاق الامم المتحدة ، أن تزعم أية دولة أن تعزيز حقوق الانســـان وحمايتها يشكلان تدخلا في الشؤون الداخلية للدول .

لقد أشرت في موضع سابق الى تعاظم وعي المجتمع الدولي بالدور المنوط بسيـادة القانون في تنظيم شؤون الامم . وفي هذا الصدد ، ترحب حكومة ايسلندا بادراج بنـــد يتعلق بعقد الامم المتحدة للقانون الدولي على جدول أعمال الدورة الحالية ، فـــي أعقاب إعلان لاهاي لبلدان حركة عدم الانحياز . ونحن نلاحظ أن ذلك الاعلان تضمن اشـــارات الى كثير من المبادئ الخاصة بسيادة القانون التي ينبغي أن تحكم ، كما أشـــرت اليوم ، العلاقات بين الدول .

منذ أكثر من ألف عام اعتمد "الثنغ" ، البرلمان الايسلندي - أقدم برلمان فـــي العالم - مبدأ سيادة القانون من أجل تنظيم العلاقات بين شتى المصالح في الجمهوريـــة التي كانت وليدة آنئذ . وقد دُوّن هذا المبدأ القائل "يجب أن يمتثل الناس لحكـــم القانون" (legibus gentes sunt moderandae) فوق المطرقة التي استخدمت لســـنوات عديدة في هذه الجمعية السامية . ونحن مطمئنون الى أن المجتمع الدولي سيسترشد فـــي أعماله ، في حقبة التعاون التي ندخلها الآن ، بهذا المبدأ العالمي ، مبدأ سيـــادة القانون .

السيد وونغ (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لـــي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعـــة والاربعين . إن تاريخكم الفريد والبارز بوصفكم جنديا وقائدا سياسيا وباحثا ومؤلفـــا وخبرتكم الواسعة في مجال الدبلوماسية المتعددة الاطراف سيزودانكم بلا ريب بمـــا يتطلبه توجيه أعمالنا ونحن نبحث القضايا المعقدة المدرجة على جدول أعمال الامم

المتحدة من حس مرهف ومهارات خاصة . إن وفد بلدي لديه ثقة مطلقة في قدراتكم . ونحن نتعهد لكم بتعاوننا الكامل .

وأود أيضا أن أهنئ السيد رونالد سبيرز على تعيينه وكيلا للأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة . وإني واثق من أنه سيضطلع بمسؤولياته بأعلى درجات الاداء المهني التي كانت السمة المميزة لسلفه . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد دانتي كابوتو على نهوضه بواجباته باجتهاد واقتدار خلال الدورة الماضية .

لقد كانت السنة الماضية سنة طيبة بقدر استثنائي للأمم المتحدة . فالمجتمع الدولي الذي اعتاد طويلا الاندلاع المستمر للحروب والمنازعات والصراعات لم يكن أمله في السلم أقرب منالا مما هو الآن . فقد جرى التوصل الى اتفاقات لانهاء الحرب في أفغانستان ولوقف اطلاق النار بين ايران والعراق . وفي كانون الأول/ديسمبر أمكن أيضا التوصل الى اتفاق يبشر بحصول ناميبيا على الاستقلال . ومنحت قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم جائزة نوبل للسلام اعترافا باسهاماتها في مجال صيانة السلم . وحققت الدبلوماسية المتعددة الأطراف نتائج واضحة . ولم يسبق لهيبة الأمم المتحدة أن كانت أعظم مما هي الآن .

غير أننا ، في هذه السنة ، ١٩٨٩ ، أقل ميلا للشعور بالاغتباط . فقد جعلتنا الحقائق والصعاب التي تنطوي عليها تسوية الصراعات بين الأمم نفيق من نشوة الابتهاج . ففي حين تسنى احراز قدر من التقدم على عدة جبهات ، إلا أننا ندرك تماما المشاكل التي ما زالت تعترض طريق السلام . فبعد مضي ثمانية أشهر على انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان لا تزال أعمال الاقتتال والقتل مستمرة بلا هوادة . كما توقفت المحادثات الرامية الى إنهاء الصراع بين ايران والعراق . ونحن نشعر بالقلق لتدهور الحالة في لبنان وللمأزق ، إن لم يكن التقهقر ، فيما يتعلق بحل قضية فلسطين بالرغم من التقدم الذي أحرز في وقت أسبق في هذا الصدد ، ونحن نتطلع بأقصى درجات الاهتمام الى مولد الاستقلال في ناميبيا الذي طال انتظاره .

إن سنغافورة تفخر بكونها تمكنت من الاسهام في تحقيق تلك الغاية عن طريـــق المشاركة في قوة الشرطة التابعة لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقـــال . ويشرفنا أيضا أن يكون رئيس قوة الشرطة ، المراقب لي كوك ليونغ ، وهو أحد رعايـــا سنغافورة ، قد عين في منصب الموظف الرئيسي المسؤول عن الاشراف على الانتخابات فـــي ناميبيا . ولكن يزعجنا أن تقوم جنوب افريقيا بمحاولات للالتفاف حول تنفيذ بعـــض الجوانب الرئيسية لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بصيغتها الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويجب أن نواصل التحلي باليقظة لضمان الا تعترض أي عقبة الانتقـــال الى الاستقلال أو تحول دون التنفيذ الكامل للانتخابات الحرة والنزيهة في تشريـــن الثاني/نوفمبر . وبعد أن يفرغ المجتمع الدولي من مسألة ناميبيا ، ينبغي أن يساعـــد على التعجيل بحدوث تغيير اساسي في جنوب افريقيا من أجل انهاء نظام الفصل العنصـــري البغيض والشرير .

لقد قال الامين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ، في معرض ايجـــازه للمشاكل التي تعترض احلال السلم ، في تقريره عن أعمال المنظمة :

"أنا أدرك تماما أن الطريق الى تسوية عادلة ودائمة يكون في أحيـــان كثيرة مليئا بالاشواك ومحفوفا بمقاومة شديدة ." (A/44/1 ، ص ١٦)

وإني اتفق معه اتفاقا كاملا . واذا ما كان هناك درس يستفاد من كل هذا هو أنـــه لا توجد وصفة سريعة كفيلة باحلال السلم .

عندما تخلص دولة رئيسية الى أن القوة العسكرية لا يمكن استخدامها لتحقيـــق الاهداف السياسية وان التحاور مع منافس عالمي أكثر جدوى من التجابه معه ، فإن ذلـــك يبشر بمناخ دولي أكثر انفراجا . ولكننا ادركنا بوضوح هذا العام أن استعداد الـــدول الرئيسية لتسوية صراعاتها وان كان يشكل مطلبا ضروريا إلا أنه لا يكفي لبلوغ السلم . فالمفتاح الذي يفتح ابواب السلم في الصراعات الاقليمية يكمن ، في كثير من الاحيـــان ، في أيدي الاطراف المعنية مباشرة . ويكفي أن يوجد طرف متشدد لا يتحلى بالمرونة كيمـــا تتعطل عملية السلم .

ونحن ندرك أيضا أنه حتى ونحن نسعى بمزيد من القوة الى حل المشاكل المتعلقة بالصراعات الدولية والاقليمية قد وجدنا جيلا جديدا من مشاكل تتطلب الاهتمام العاجل ، قد ظهر ، فبات مضافا الى جدول أعمالنا - وأعني بذلك المشاكل التي كالمخـــدرات والبيئة واللاجئين والديون ، وهي مشاكل لا تعرف حدودا وبمقدورها ، إن لم يجر التصدي لها ، أن تعقد وتهدد الامن الاوسع نطاقا والاطول أجلا للمجتمع الدولي وسعينا من أجـــل السلم .

لقد حققت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ككل انجازات طيبة للبلدان الواقعة فـــي جنوب شرقي آسيا . وقد أمكننا احراز التقدم لان استقرارنا الوطني سمح لكل طرف منـــا بتركيز اهتمامه على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية . وهذا أمـــر يسهم بدوره في صلابة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتماسكها . وقد كنا نأمل أن تتحقـــق نفس الظروف السلمية المهيئة للاستقرار في الهند الصينية أيضا . لكن الصـــراع الكمبودي ما زال يمثل للاسف مشكلة معقدة . لقد انقضى حتى الآن أحد عشر عاما منـــذ عرضت قضية كمبوديا للمرة الاولى على مجلس الامن في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بعد غـزو القوات الفييتنامية لكمبوديا يوم عيد الميلاد في ١٩٧٨ .

وطوال عشر سنوات علا صوت المجتمع الدولي ، من خلال قرارات الامم المتحـــدة ، مطالبا فييت نام بإنهاء احتلالها لكمبوديا وقبول تسوية سياسية شاملة كفيلة باحـــلال السلم الدائم في المنطقة . وهذه التسوية السياسية الشاملة ترتكز على عدة مقومـــات منها انسحاب القوات الاجنبية في ظل رقابة واشراف دوليين فعالين ، وانشاء سلطـــة ادارية مؤقتة ، وتعزيز الوفاق الوطني تحت قيادة الامير سيهانوك ، وحق الشعـــب الكمبودي في اختيار قادته بغير تدخل خارجي .

ولم تذهب الجهود التي بذلناها في الامم المتحدة سدى . ففي بداية الامـــر ، أنكرت فييت نام أن قواتها كانت قد غزت كمبوديا . إلا انه بعد الكشف عن هـــذه المغالطة ، أعلنت فييت نام بصلف أن الوضع في كمبوديا لا رجعة فيه . غير أن استمرار ضغط الامم المتحدة وازدياد عزلة فييت نام دوليا حرماها من الاستثمارات والمعونـــات القيّمة التي تحتاجها ، وأجبراها على التسليم لاول مرة بهذه الحقيقة في عـــام ١٩٨٦ ، واعلان استعدادها للتوصل الى حل سياسي . ولقد كان الاعتبار الذي لم تأخذه فييت نـــام في حسابها قوة المقاومة الوطنية الكمبودية وقدرتها على الصمود . فالتكلفة العاليـة للاحتلال الاجنبي أدت الى جعل الاقتصاد الفييتنامي على حافة الافلاس . وبعد أن أبـــدى الاتحاد السوفياتي حرصه على التخفف من أعبائه في الخارج لم يعد بالامكان ضمـــان استمرار الوجود الفييتنامي في كمبوديا . وهكذا وصلت فييت نام الى النقطة التـــي تعين عليها فيها أن تعيد النظر في استراتيجيتها .

وفي ٥ نيسان/ابريل من العام الحالي ، أعلنت فييت نام للعالم على نحو مفاجئ عن عزمها على سحب جميع قواتها من كمبوديا بحلول آخر أيلول/سبتمبر . وفي الايـــام القليلة الماضية رأينا صورا وتقارير صحفية عن جنود فييتناميين يرحلون في مركبـــات عسكرية . وبطبيعة الحال ، هذا من الاحداث الكبرى التي تهتم بها وسائط الاعلام ، ولكـن فيما يخصنا نحن ، كحكومات مسؤولة ، أي مأخذ يجب أن نأخذ ذلك الانسحاب المعلن عنـه ؟ هل لنا أن نخلص الى أن الاحتلال الفييتنامي في كمبوديا انتهى فعلا يوم ٢٦ أيلـــول/ سبتمبر كما تدعي فييت نام ؟ هل لنا أن نخلص الى أن مشاكل كمبوديا قد حسمـــت جميعها ؟ ألم تعد هناك حاجة لان تواصل الامم المتحدة بحث ومناقشة قضية كمبوديا ؟

فأولا أهم ما ينبغي أن نلاحظه بشان هذا الانسحاب المعلن هو : أولا ، أنـــه انسحاب أعلن من جانب واحد دون أن تصحبه تسوية سياسية شاملة . وإن انسحاب القـــوات الفييتنامية لم يجر التحقق من وقوعه بصورة فعلية . فليست لدينا أية وسيلة لمعرفـــة ما اذا كان هذا الانسحاب حقيقيا وكاملا أم لا . ولم يكن هناك سوى حفنة من الصحفييـــن وعدد من المراقبيـــن من بعض المنظمـــات غير الحكومية وممثلـي بعض البلدان التي لديها

علاقات دبلوماسية مع نظام هون صن ذهبوا جميعا الى بنوم بنه لمشاهدة رحيل الفييتناميين . ولا يمكن لمثل هذه المجموعة المؤلفة من عناصر مختلفة أن تتأكد بصدق من أنه لا توجد الآن أية قوات فييتنامية أخرى في كمبوديا . والواقع أن بعثة الامم المتحدة الفنية لتقصي الحقائق التي أرسلت - بناء على الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مؤتمر باريس بشأن كمبوديا - قالت إنه سيكون من الصعب ، حتى في ظل أفضل الظروف ، التحقق على نحو مرض من خروج القوات الفييتنامية . فالتضاريس ، وضعف البنية الاساسية وشبكة المواصلات في كمبوديا أمور تجعل من الصعب للغاية الاضطلاع بعملية رقابة واشراف منهجية .

وثانيا ، كانت هذه هي المرة الثامنة التي أعلن فيها الفييتناميون عن انسحاب قواتهم من كمبوديا . فقد أعلنت فييت نام في الماضي في تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وأيار/مايو ١٩٨٣ ، وحزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ونيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وأيار/مايو ١٩٨٦ عن سحب قواتها من كمبوديا ، لكننا علمنا في كل مرة من تلك المرات أن تلك الانسحابات لم تكن إلا أكثر من تغيير تناوبي لقواتها . لذلك ، فإن لدينا ما يبرر تشككنا في الانسحاب الحالي ومما يؤيد تشككنا هذا المقال الذي نشرته صحيفة "بانكوك بوست" بعددها الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر والذي قالت فيه إن بعض المصادر من أوروبا الشرقية أبلغت مراسلها السيد جاك بيكارت أن بعض القوات الفييتنامية قد بقيت في كمبوديا .

وثالثا ، لا تزال هناك مسألة بالغة الاهمية تتعلق بالجنود الفييتناميين الذين بقوا في كمبوديا كأفراد في ميلشيا نظام هون صن وكمستوطنين . إن فييت نام لم تناقش مسألة وجود مستوطنين فييتناميين في كمبوديا . والجدل دائر حول أعدادهم . ففييت نام تزعم أن في كمبوديا نحو ٠٠٠ ٨٠ مستوطنا فييتناميا ، بينما يقول الامير سيهانوك أن عددهم يصل ١,٢ مليون شخص . ويقدر بعض الدبلوماسيين الغربيين في المنطقة أن عددهم يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ شخص . ولمسألة عدد المستوطنين هذه أهمية خاصة لانها تحدد من لهم حق التصويت في الانتخابات الحرة والنزيهة التي تخضع

للاشراف الدولي والتي ستجري في اطار التسوية الشاملة ، وبالتالي من لهم حق اختيـــار حكومة كمبوديا .

وعلى أية حال ، لم تتنازل فييت نام كلية عن حقها في التدخل مرة أخرى فـــي شؤون كمبوديا ، فمنذ اعلانها يوم ٥ نيسان/ابريل عن عزمها سحب قواتها قبل نهايـــة أيلول/سبتمبر ، أكدت في بيانات عديدة حقها في ارسال قواتها أو أي مساعدات أخـــرى تراها الى بنوم بنه اذا ما رأت أن بقاء نظامها العميل مهدد من قوات المقاومة .

وعلى ذلك ، فإن هناك شكوك كثيرة حول ما اذا كان الفييتناميون قد انسحبـــوا انسحابا كاملا من كمبوديا أم لا . إلا انه حتى اذا استطعنا التحقق من أن فييت نـــام سحبت قواتها انسحابا كاملا ، فإني أؤكد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل بحـــث ومناقشة المسألة الكمبودية . وقد يجادل البعض بأن دور الأمم المتحدة ينبغـــي أن يقتصر على مناقشة انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ، وان اهتمام المنظمة الدوليـــة بكمبوديا يجب أن يتوقف بانتهاء التدخل الاجنبي . ولكن حتى نفهم خطأ هذه الحجـــة ، دعوني أسوق هذه المقارنة القياسية : لو قرر نظام جنوب افريقيا سحب قواته مـــن ناميبيا ولكنه أصر على أن يترك نظام ويندهوك قائما كحكومة ناميبيا الوحيـدة دون أن يعطي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) حق المنافسة في انتخابـــات تجرى بطريقة نزيهة ، سنشجب فورا نظام جنوب افريقيا . ونعلن أن نظام ويندهـــوك لا يتمتع بأي حق مشروع في حكم ناميبيا طالما أنه نظام نصّبته قوات الاحتلال الاجنبي .

وهذا بالضبط هو ما تحاول فييت نام أن تفعله في كمبوديا . فبعد سحب معظـــم قواتها ، تواصل الاصرار على أن نظام هون صن الذي فرضته قوات الاحتلال الاجنبية ينبغـــي أن يواصل حكم كمبوديا وهذا هو السبب الذي أدى الى فشل مؤتمر باريس . لقد كانـــت الاطراف الكمبودية الثلاثة بزعامة الامير سيهانوك ، التي تعترف بها هذه الجمعيـــة الموقرة للأمم المتحدة كممثلين شرعيين للشعب الكمبودي ، على استعداد لتقاسم السلطة مع السيد هون صن في حكومة إئتلافية رباعية مؤقتة حتى تجرى انتخابات ديمقراطيـــة نزيهة وحرة تحت اشراف الأمم المتحدة . وكانت هذه الأطراف على استعداد أيضا للعمل من

أجل تمكين الشعب الكمبودي من أن يقرر من الذي يجب أن يحكمه ، فدللت بذلك علـــى التزامها بأبسط الحقوق الاساسية في ميثاق الامم المتحدة ، ألا وهو حق الشعوب فـــي تقرير المصير الذي لا ينبغي أبدا التفريط فيه .

إلا أن فييت نام عارضت ذلك الاقتراح ، كما عارضه السيد هون صن ، وأعلنا أنـــه ينبغي أن يتمتع السيد هون صن وحده بالسلطة الكاملة أو شبه الكاملة في بنوم بنـــه . وكانا يعلمان أنهما وهما يفعلان ذلك انهما لا يتركان للقوى الوطنية بزعامة الامير سيهانوك أي خيار غير خوض غمار كفاح مسلح من أجل كفالة حق الشعب الكمبودي المشـــروع في تقرير المصير . فكأن فييت نام والسيد هون صن يريدان إشعال نيران حرب أهليـــة . ومما يحزننا أن الشعب الكمبودي الذي يعاني من هذه الحالة منذ ما يقرب من ٢٠ عامـــا لا يزال يعيش تلك المحنة . بيد أن المسؤول عن هذا الوضع هما فييت نام والسيد هـــون صن اللذين يتعين ادانتهما لذلك* .

ونحن ، بعد أن أنعشنا آمال الشعب الكمبودي بموقفنا المبدئي والاخلاقي الـــذي التزمنا به على مدى السنوات العشر الماضية ، لا نستطيع أن نسبب له الاحبـــاط الآن بالتخلي عنه في هذه المرحلة الحاسمة التي يقترب فيها كثيرا من تأمين حريتـــه الحقيقية . إن الامم المتحدة يمكنها وينبغي لها أن تساعد الشعب الكمبودي وتصر علـــى التسوية السياسية الشاملة للمشكلة الكمبودية . وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يصـــرّ على عدم قبول أي حل دون ذلك . وينبغي للتسوية السياسية الشاملة أن تعطى الشعـــب الكمبودي الحق في تقرير مستقبله عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تجري تحـــت اشراف دولي . وبهذا وحده تنتهي الحرب الاهلية ويستطيع الشعب الكمبودي أن يتنفس مـــرة أخرى بحرية .

لا بد من أن تستند ممارسة تقرير المصير في كمبوديا الى المصالحة الوطنيـــة بين جميع الاطراف الكمبودية . ولا بد من أن يكون لكل الاطراف دور هام في رسم مستقبل

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

كمبوديا . ومحاولة استبعاد اي طرف كشرط مسبق للمصالحة الوطنية عمل غير واقعي وغير مسؤول ، وبمثابة محاولة لإدامة الصراع واراقة الدماء . وهذا هو السبب الذي حـــدا بالامير سيهانوك لان يدعو بواقعية وحكمة الى تشكيل حكومة رباعية مؤقتة من الاطـــراف الكمبودية الاربعة . وستضطلع هذه الحكومة الرباعية بمسؤولية تنظيم انتخابات حـــرة ونزيهة . ونظرا لان جميع الاطراف المعنية ستشترك في تنظيم هذه الانتخابات فإنهـــا ستلتزم بنتائجها .

ومهما كان رأينا فرادى كبلدان ، بصدد أي طرف كمبودي فإن الشعب الكمبـــودي وحده هو الذي له الحق السياسي والمعنوي في أن يقرر من الذي ينبغي ، أو لا ينبغـــي ، أن يحكم كمبوديا . وليس لاي أحد آخر هذا الحق . وسيكون باستطاعة الشعب الكمبـــودي أخيرا ، بممارسته حقه في تقرير المصير من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة ، أن يصدر حكمه على الخمير الحمر . وعلى المجتمع الدولي التزام بأن يساعد في تهيئة الظـــروف التي ستمكّن الشعب الكمبودي من أن يمارس في حرية خيارته السياسية ، وأن يحتـــرم اختيار هذا الشعب أيا كان ذلك الاختيار . وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يسلّم بـــأن الشعب الكمبودي يتحلى بالحكمة اللازمة ليكون اختياره صائبا .

دعوني أكرر القضايا الرئيسية للمشكلة الكمبودية . أولا ، ينبغي أن تتحقـــق الامم المتحدة من الانسحاب الكامل لجميع القوات الفييتنامية لان الامم المتحدة وحدهـــا هي التي تستطيع ان تقوم بدور آلية الرقابة والرصد والإشراف الدولية في هـــذا المجال . ثانيا ، ينبغي أن تتاح الفرصة للشعب الكمبودي لممارسة حق تقرير المصير ، الحق الاساسي لجميع الشعوب وفقا لميثاق الامم المتحدة . ثالثا ، ينبغي أن لا يحرم أي من أحزاب الخمير من فرصة المشاركة في الانتخابات بموجب التسوية السياسية الشاملة ، لان الشعب الكمبودي وحده هو الذي له الحق في أن يقرر من الذي يحكمه ، وينبغـــي أن لا يكون استبعاد أي حزب شرطا مسبقا لاتفاق التسوية .

لا يحمل بلدي ، سنغافورة ، أي عداوة تاريخية ضد فييت نام . ولكن لمـــاذا دافعت سنغافورة وشركاؤنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ببطولة عن قضية كمبوديـــا وبهذا القدر من النشاط في العقد الماضي ؟ لقد فعلنا ذلك لان غزو فييت نام واحتلالهـا لكمبوديا يهدد السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . لقد فعلنا ذلك لان عمـــل فييت نام هذا إذا لم يشجب ، سيضع سابقة مؤسفة . ولا ينبغي أن يسمح لفييت نام بـــأن تنجو من العقاب لمجرد حلها الجزئي للمشكلة . لانها إذا نجحت في ذلك تكون قد أثبتـت أن العدوان يؤتي ثماره ، وبينت للآخرين أنه يمكن لاي بلد أن يغزو بلدا آخر بـــدون عقاب ، وأن ينصّب فيه نظاما عميلا ، وبعد فترة طويلة يخرج من الازمة التي خلقهـــا ، تاركا حرب مقاومة محتدمة ثم يعود الى التعامل مع بقية العالم كالمعتاد . ان ذلـــك سيخلق سابقة خطيرة . ولصالح كل الدول المحبة للسلام في المجتمع الدولي ينبغـــي أن لا نقبل بهذه السابقة الخطيرة . ذلك أن الامن سيتعرض للخطر إذا أصبحت مسلكا دوليـــا مقبولا .

لقد كانت القضية الكمبودية قصة نجاح للامم المتحدة . وقد يبدو هذا متناقضـــا ولكنه يبين أن الضغط المعنوي الدولي يؤتي ثماره . وقد أجبرنا فييت نام ، من خـــلال قرارات الامم المتحدة التي تعتمد سنة بعد اخرى بتأييد متزايد ، على أن تغير موقفهـا بمرور الوقـت . وقد نجحنا في ذلك . وتتخذ فييت نام الخطوة الاولى صوب حل المشكلـة

الكمبودية بتخفيض قواتها في الميدان . ولكن المشكلة لا تزال بعيدة عن الحـــل . وينبغي أن نواصل نحن في الامم المتحدة تأييدنا المعنوي لإقناع فييت نام بأنها تتحمل مسؤولية تسوية المسألة الكمبودية على نحو شامل من أجل تحقيق السلم العادل والدائم لصالح الشعب الكمبودي ولصالح الامن والاستقرار الإقليميين . وعندما تسهم فييت نام في التسوية السياسية الشاملة للقضية الكمبودية سيعود السلم الى الهند الصينيـــة . وعندما يستتب السلم في الهند الصينية سيساعد المجتمع الدولي في إعادة بنائهـــا . وسيتسنى لفييت نام في نهاية المطاف أن تركز جهودها على تنميتها الاجتماعيـــة والاقتصادية الداخلية وتجني ثمار الرخاء .

السيد فال (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، يود الوفد السنغالي ، من خلالي ، أن ينقل اليكم التهاني الحارة على انتخابكـــم بجدارة لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . وهذه إشادة تستحقونها بجدارة ، أنتم وبلدكم العظيم ، نيجيريا ، الذي هو صديق لبلـــدي . ان خصالكم الشخصية كسياسي محنك ودبلوماسي مرموق ، وتلك الثروة من الخبرة التـــي اكتسبتموها في منظومة الامم المتحدة ، ستضمن دون شك النجاح لاعمالنا .

وأود أن أكرر هنا مرة أخرى امتناننا العميق لسلفكم ، السيد دانتي كابوتـو ، ممثل الارجنتين ، الذي أدار بمهارة مداولات دورة الجمعية العامة في السنة الماضيـة ، وان أكرر من جديد تأييدنا دون تحفظ للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العـام ، لمهارته والتفاني الذي تحلى به في جهوده الدؤوبة لخدمة السلم والتنمية وتعزيـز دور المنظمة العالمية .

في السنة الماضية ، أعربت شخصيات ممتازة من هذه المنصة ذاتها عن بهجتهـــا ببزوغ عصر جديد من الحوار والتفاهم اللذين اتسمت بهما العلاقات بين الولايـــات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ومما يبعث على الارتياح الكبيـــر أن نلاحظ أن مناخ الوفاق والتعـاون مستمر ويـزداد نموا ، كما تبين من التقـدم صوب

تسوية عدد من الصراعات الإقليمية التي كان تفاقمها المستمر لفترة طويلة من سمـــات العلاقات الدولية .

إن البدء في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ؛ وتوقيـــع وتنفيذ الاتفاقات الثلاثية التي وقّعت بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ؛ والمبـــادرة التي اتخذتها افريقيا لتعزيز الوفاق الوطني في انغولا ؛ وإبرام الاتفاق الجزائـــري ، الذي شرعت بموجبه ليبيا وتشاد في نهاية المطاف في السير على طريق التسويـــة النهائية لما تبقى من نزاعهما ؛ والفرص التي تتيحها الجهود الحالية التي يبذلهـــا الامين العام للامم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية في مسألـــة الصحراء الغربية : كل هذه الاحداث تبعث فينا الامل في تحقيق السلم في هذه الاجزاء مـن القارة الإفريقية .

وبالمثل توطدت في أمريكا الوسطى عملية أساسية هي خطة أرياس ، وتعززت نتيجة لاتفاقات تيلا في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٩ .

في الماضي القريب أوقف مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا أعماله بمذكـــرة أمل . واننا نهنئ فرنسا واندونيسيا ، الرئيسين المناوبين لذلك المؤتمر الهـــام ، ونحث أحزاب الخمير وأولئك المعنيين مباشرة على انتهاز هذه الفرصة التاريخية لضمـان أن تترجم رغبتهم المعروفة في السلم والوفاق الوطني في كمبوديا الى حقيقة واقعـــة . والدورة الحالية للجمعية العامة تتيح فرصة لا مثيل لها لان يعمل المجتمع الدولـــي لتعزيز الظروف المؤدية الى استئناف مؤتمر باريس واختتامه ، مع أخذ المقترحـــات البناءة والعملية للغاية التي قدمتها المقاومة الديمقراطية الكمبوتشية بعيـــن الاعتبار .

وأخيرا ، إن العمل المتواصل الذي يقوم به الامين العام في قبرص ، رغـــم الصعوبات الحقيقية الموجودة هناك ، ينبغي أن يحظى بالتشجيع .

إننا نرحب بهذا التقدم الهام الذي تسنى بفضل الإرادة السياسية التي أبدتها الأطراف المعنية مباشرة ، وكذلك بفضل اسهام الأطراف الدولية الأخرى ، وعلى رأسها الدولتان العظميان .

إن دور منظمتنا الذي تعزز بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة سمح لها بأن تشارك بنشاط أكبر في الحفاظ على هذه العملية الايجابية الدينامية ، ولا سيما في الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال القيام بعمليات ، كالعملية الجارية في لبنان وايران والعراق وأنغولا وناميبيا . وعلينا أن نحافظ على هذه المصداقية مهما كان الثمن . وفي هذا الصدد فإن ما يحدث حاليا في ناميبيا ، حيث تنفذ الأمم المتحدة أوسع عملية لصيانة السلم قامت بها حتى الآن ، سيكون اختبارا لنضج هذه الهيئة العالمية .

والدليل الآخر على تعزز دور الأمم المتحدة نشاط مجلس الأمن . فقد استجاب مجلس الأمن ، الذي يعمل بنشاط في مناخ من الهدوء والمودة والانفتاح ، استجابة فعالة كلما اقتضى الوضع الدولي منه ذلك . وكان من دواعي شرف السنغال وسرورها أن تشارك للمرة الثانية في أعمال ذلك الجهاز الهام بوصفها عضوا غير دائم العضوية لمدة سنتين تنتهيان في آخر هذا العام .

وقد سعت بلادي جاهدة ، بهدوء ولكن بإصرار ، من أجل الاسهام في أنشطة المجلس اسهاما ايجابيا ومستمرا في فترة كانت حافلة بالاحداث . ونحن نتقاسم جميعا مسؤولية الحفاظ على الانطباع الحالي لدى الجماهير الذي يتركه مجلسنا ، الهيئة التي ازدادت فعالية بفضل توفر مناخ سياسي مؤات تقوم فيه بلدان عدم الانحياز ، بالاشتراك مع بقية الأعضاء ، بدور بارز باستخدام نهجها البناء والمتضافر وتصميمها وتضامنها في الدفاع عن القضايا العادلة .

إن هذا الوصف المتفائل للوضع في العالم ولدور منظمتنا ينبغي ألا ينسينا أننا لا نزال بحاجة الى بذل مزيد من الجهود : ففي فلسطين ولبنان لا يزال هناك بشر يعانون من الاحتلال الأجنبي ؛ ولا يزال الفصل العنصري يوقع ملايين من الضحايا البريئة

في جنوب افريقيا ؛ وعلى الرغم من سكوت المدافع في حالة ايران والعراق ، فإن السلم يقترب بخطوات بطيئة ؛ وفي أفغانستان لا يزال ينتظر تجسيد اتفاقات جنيف في واقع ملموس ؛ كما ظهرت بؤر توتر أخرى .

إن الحالة المتردية في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، ووصول الجهود الهادفة الى ايجاد حل سياسي الى طريق مسدود ، هما السمتان الرئيسيتان لمسألة الشرق الأوسط . وتشعر السنغال بأسف شديد لعدم استجابة اسرائيل بالشكل الكافي للمبادرات الشجاعة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية . وكما كان الحال في كل مرة يتعلق فيها الأمر بتغليب القانون على القوة ، وتأييد النضال الباسل الذي تشنه الشعوب ضد القهر والسيطرة ، كانت بلادي من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة . ومن الجدير هنا أن نجدد الاشادة الحارة التي وجهها رئيس الدولة فخامة السيد عبده ضيوف وحكومة السنغال وشعبها الى الرئيس ياسر عرفات والى المجلس الوطني الفلسطيني والى شعب فلسطين الشقيق .

وفي ضوء المأزق الناجم عن عدم رد الحكومة الاسرائيلية ردا ايجابيا على الموقف البناء الذي اتخذه الطرف الفلسطيني ، يشكل اقتراح العشر نقاط الذي قدمه الرئيس محمد حسني مبارك مبادرة قوية من شأنها أن تمهد الطريق لحوار مثمر بين الاسرائيليين والفلسطينيين .

وفي هذه الأثناء يتعين بذل كل جهد ممكن لحمل اسرائيل على احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، بغية ضمان حماية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قمع قوات الاحتلال الاسرائيلية التي تحاول عبثا اخماد جذوة الانتفاضة .

ولا تزال الحالة في الخليج مصدرا للقلق . فبعد مرور عام على وقف اطلاق النار بين ايران والعراق ، لا يزال السلم غير مستتب . وتناشد السنغال الطرفين أن يبديا المزيد من المرونة في المفاوضات الجارية تحت رعاية الأمين العام من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) على الوجه الأكمل .

وتوجه السنغال ، بوصفها الرئيس الحالي لقمة الدول الناطقة بالفرنسية - وهي أسرة ينتمي إليها لبنان - نداء مماثلا الى جميع الأطراف المعنية في المأساة اللبنانية من أجل أن تحظى خطة السلام ، التي توصل اليها عاهلا المملكة العربية السعودية والمغرب ورئيس دولة الجزائر بالنيابة عن جامعة الدول العربية ، بتأييدهم الكامل ، حتى يعود السلم الى ذلك البلد الذي مزقته الحرب .

وتوجد بالاضافة الى الصراعات القائمة حالات توتر يمكن أن تنفجر وأن تضاف الى قائمة المشاكل العديدة التي يواجهها عالمنا . ومن الغريب حقا أن تبقى هذه الأوضاع مستمرة رغم الوسائل العديدة التي أتاحها ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء لتجنب هذه الصراعات وتسويتها .

ولمواجهة القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في هذا الصدد ، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين الاعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان (القرار ٥١/٤٣) .

وتوجه السنغال الى جميع الأجهزة الرئيسية في المنظمة ، والى الدول الأعضاء ، نداء للقيام بعمل متضافر مباشر لمنع الصراعات . ويوفر الميثاق اطارا قانونيا كافيا ، كما أن هذا الاعلان لا يعبر عن الإرادة السياسية للدول الأعضاء فحسب بل ينطوي أيضا على الإرشادات والتوصيات اللازمة في هذا الصدد .

وتعتبر ناميبيا تجربة ذات دلالة من بين الحالات الاخرى التي يمكن فيها تطبيق سياسة الأمم المتحدة لإزالة الأوضاع التي قد تؤثر على السلم والأمن الدوليين .

إن مجلس الأمن ، الذي يتحمل مسؤولية خاصة في عملية استقلال ناميبيا ، بعد أن اعتمد بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الخطوات اللازمة لضمان المشاركة الحرة في عملية الانتخابات المؤدية الى انتقال الاقليم نحو الاستقلال ، لا يزال يضطلع بدور فعال وايجابي وبناء تأييدا لجهود الأمين العام .

إن واجبنا إزاء الاجيال الحالية والمقبلة يفرض علينا أن نعمل على انجاح "عملية ناميبيا" . ولذا يتعين علينا ، كما تدعونا الى ذلك خطة الامم المتحدة للاستقلال ، أن نكفل أن تكون عملية الاقتراع منتظمة ، وألا تجرى الانتخابات أو يصادق على النتائج إلا اذا تحقق الممثل الخاص للأمين العام في كل مرحلة من سلامة جميع التدابير المتصلة بالعملية السياسية وتطبيقها .

وما لم يتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما وصارما مقرونا بيقظة مستمرة لحمل جنوب افريقيا على التقيد الدقيق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) نصا وروحا ، فإن تضحيات الشعب الناميبي تحت القيادة الشجاعة والمتبصرة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد تذهب هباء ، وكذلك الجهود التي بذلت حتى الآن ، بل وقد تتقوض العملية برمتها مرة أخرى . ولن يكون هذا المقابل المناسب لتفاني وتجرد فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال - رمز التضامن الدولي ، ناهيك عن العواقب الوخيمة المترتبة عليه بالنسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين .

أما إذا عرفنا كيف نكون صارمين وحازمين ، يقظين وملتزمين ، فإن الشعب الناميبي الباسل سيشهد عما قريب بزوغ فجر حريته واستقلاله . حينئذ سنكون جديرين بالثقة التي وضعتها شعوب العالم وحكوماته في الأمم المتحدة وفي القيم الأساسية التي تمثلها ، وسنستطيع آنذاك أن نرحب بدولة ناميبيا الجديدة في أسرة الأمم المتحدة .

ولئن كان الوضع في ناميبيا يثير قلقنا البالغ ، فإن الوضع السائد في جنوب افريقيا أصبح مصدر قلق أكبر مع تجديد اعلان حالة الطوارئ ، وتجريم التنظيمات السياسية المناهضة للفصل العنصري ، وفرض الرقابة على الصحف ، وعمليات الاعتقال دون محاكمة ، وتنفيذ أحكام الإعدام في المعارضين السياسيين رغم نداءات المجتمع الدولي بالعفو عنهم ، وتنظيم انتخابات مناهضة للديمقراطية من أساسها لأنها تستبعد الأغلبية السوداء . ألم يحن الوقت بعد لأن تفهم بريتوريا أن محاولة السير عكس اتجاه تيار التاريخ لا جدوى من ورائها ؟ الأحرى بجنوب افريقيا أن تعي أنها لن تستطيع أبدا أن توقف النضال الباسل الذي يخوضه المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، لكي تقيم في ذلك البلد مجتمعا ديمقراطيا وغير عنصري تسوده المساواة .

صحيح أن هناك بعض العلامات التي تشير الى بوادر تغير وقتي في المفاهيم . ولكن ريثما تتبلور النوايا المعلنة وتتحول الى سياسة فعالة من شأنها وضع نهاية للفصل العنصري ، لابد أن نظل حذرين ، وأن نمارس مزيدا من الضغوط على نظام

بريتوريا . وستتاح الفرصة لوفدي ليعود الى هذا الموضوع مرة أخرى عندما تعقد جمعيتنا العامة دورتها الاستثنائية التي ستخصصها للفصل العنصري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

في هذا الوقت الذي تخف فيه حدة التوترات في السياسات الدولية ، ويهدأ عدد من الصراعات الاقليمية ويتعزز الأمل في السلم ، تزداد الحالة الاقتصادية الدولية إثارة للقلق يوما بعد يوم . أما ضحاياها فهم أساسا الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في مناطق افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، الذين يواجهون أوضاعا اجتماعية واقتصادية أسوأ - من نواح عديدة - مما كان سائدا قبل ٢٥ عاما : مجتمعات تعيش على الكفاف ؛ سكان بلا أمل يتعرضون للمجاعة والفقر والكوارث الطبيعية والتصحر وهجوم الجراد ؛ واقتصادات دمرتها أزمة لا نهاية لها ؛ والمعاملة الهامشية التي هي كل ما تحظى به اقتصادات البلدان النامية ، واستبعادها من عمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الدولي - هذا هو الواقع المر الذي تعيشه البلدان النامية .

هناك بالطبع بعض الاحتمالات التي تفسح المجال ، بعد كل هذا ، لبصيص من الأمل ، وهذا يصدق مثلا - على الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المزمع عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٠ بشأن التعاون الاقتصادي ، وكذلك مؤتمر باريس الذي سيعقد في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ بشأن أقل البلدان نموا ، والدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في ١٩٩١ .

ولكن كم من مرة أثبتت مثل هذه الاجتماعات التي علقت عليها شعوبنا آمالها أنها مخيبة للآمال لضآلة ما حققته من نتائج .

وهكذا نرى أنه بعد عام ونصف العام ستحل الذكرى السنوية الخامسة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولكن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، التي كان انعاشها وتنميتها هما الهدفان الأساسيان لذلك البرنامج ، ما زالت أبعد ما يكون عن التحسن . بل على النقيض من ذلك فإن هذه

الحالة الاقتصادية آخذة في التدهور يوما بعد يوم . وكما تأكد بجلاء من تقييم منتصف الفترة ، فإن الاستجابة المتوقعة من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية لم تكن على مستوى الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية أو القيود التي فرضتها على نفسها .

لهذا فإن واجبنا في المستقبل هو أن نظهر قدرا أكبر من الاحساس بالتضامن والمسؤولية المشتركة ، حتى نستفيد قدر المستطاع من تجاربنا .

وفي مجال آخر لم يتسن بعد بلوغ الهدف الدولي المتفق عليه والذي اعتمدته جمعيتنا العامة قبل عشرين سنة بخصوص المعونة الإنمائية الرسمية ، بل إن الاتجاهات الحالية - حسب تقدير الخبراء - تتحرك نحو الركود بل وحتى التراجع .

أما عن التدفقات المالية بين الشمال والجنوب ، فقد كان هناك نقل صاف للموارد لم يسبق له مثيل من الجنوب الى الشمال ، على الرغم من الالتزامات التي قُطعت هنا في هذه القاعة في أيار/مايو ١٩٨٦ ، وبخاصة فيما يتعلق بافريقيا . وهذا يوضح بجلاء مدى اتساع الهوة بين العالم المتقدم النمو في الشمال والعالم المتخلف في الجنوب .

وفيما يتعلق بالديون الخارجية للبلدان النامية ، إذا كنا نناقش اليوم بعض الطرق للعلاج ، فما زالت التسوية النهائية الشاملة في علم الغيب .

من فوق هذا المنبر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، أعربنا عن ارتياحنا للقرارات التي اتخذها عدد من البلدان بإلغاء الديون الحكومية التي تعاقدت عليها البلدان الافريقية المتأثرة بالأزمة بشكل خطير ، أو تحويل تلك الديون الى هبات . ومن دواعي سرورنا اليوم أن نرحب بالقرار الذي أعلنه الرئيس فرانسو ميتيران في داكار أثناء لقاء القمة الثالث للبلدان الافريقية المتكلمة بالفرنسية ، بإلغاء جميع الديون المتعلقة بالمعونة الإنمائية في حالة ٣٥ بلدا من البلدان الافريقية ، وذلك اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . ومما يسر بلدي أيضا أن بلجيكا أعلنت قرارات مماثلة ، وكذلك فعلت ايطاليا مؤخرا .

ولئن كانت هذه التدابير الفردية والمؤقتة تخفف العبء عن البلدان المستفيدة ، فمن الواضح أيضا أنه إذا أريد أن تكون تلك التدابير تامة الفعالية ينبغي أن تتبعها تدابير هيكلية عامة ، تأتي نتيجة مشاورات متعددة الأطراف بين الدول المدينة من ناحية والدول الدائنة والهيئات الدولية من ناحية أخرى .

أخيرا ، ما الجديد الذي يمكنني أن أضيفه الى ما قيل عن الحالة التي آلت إليها أسعار السلع الأساسية التي تصدرها بلدان الجنوب ، والتي أدى تدنيها المستمر الى زيادة ضعف الاقتصادات التي تطبق بالفعل اجراءات للتكيف الهيكلي دفعت لها تلك البلدان ثمنها باهظا من الموارد البشرية والاجتماعية ؟

هذه الصورة القاتمة للاقتصاد العالمي ينبغي أن تكون حافزا لنا على توخي قدر أكبر من الواقعية والانضباط في تصرفاتنا ، وهي تستدعي القيام بعمل حقيقي متضافر على غرار ما سبق القيام به في ميادين معينة مثل نزع السلاح والبيئة والمخدرات وتسوية الصراعات الدولية .

إن الدافع الجماعي الذي ظل ملحوظا لبضع سنوات فيما يتصل بسباق التسلح الخطر ؛ والتقدم الذي أحرز أو الذي يتحقق الآن في نزع السلاح الفعال ؛ والمبادرات الجديرة بالثناء المتخذة لحماية البيئة الايكولوجية ؛ والرغبة التي تعبئ جميع الجهود ، سواء من جانب الشعوب أو الحكومات ، للقيام بمكافحة عنيدة للمخدرات ؛ والإرادة السياسية التي تتجلى في النهج المتبع لتهدئة وحسم النزاعات الدولية ، تعتبر جميعها دليلا على أمرين أصبح العالم مدركا لهما : أولهما ، وحدة بيئتنا ، بصرف النظر عن تنوع عناصرها الأمنية والعسكرية والصحية والاجتماعية ، وكذلك العوامل الايكولوجية والسياسية والاقتصادية ؛ وثانيهما ، الحاجة الى مواجهة التحديات الكبرى التي تتعرض لها البشرية بطريقة متضافرة ومشتركة وسلمية .

وحتى لا نخطئ يجب أن نتبين أنه ليس في وسع بلدان الشمال نفسها ولا بلدان الجنوب وحدها أن تواجه كل هذه التحديات - ليس فقط لأن التلوث والمخدرات والاسلحة الكيميائية والاسلحة الاستراتيجية الاخرى لا تحترم حدود الدول ويجب أن تعالج على أساس عالمي النطاق ، وإنما أيضا لأن كلا من هذه المسائل تتضمن عددا من الجوانب التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا . من ذلك مثلا أن الطائفة الواسعة من المشاكل المتصلة بالمخدرات تكشف عن الصلة بين الاقتصاد والصحة والمجتمع ؛ وتكشف مسألة الفاقد في الانتاج العلاقة بين الصناعة والبيئة والتنمية ؛ وتعطي مسألة نزع السلاح مثالا على تداخل العلاقات بين الأمن والسلام والتنمية . ولذا فإن الجهود الرامية الى استئصال التخلف يجب أن تتضمن البعد المزدوج لتوفير الحوافز على الانتاج ، ولا سيما لزيادة عائدات الصادرات من السلع الاساسية ، من جهة ، ومن جهة أخرى تخفيف عبء المديونية وتحسين الظروف الاجتماعية في البلدان المتخلفة .

وعندما نلقي نظرة شاملة على العلاقات والتفاعلات بين هذه المشاكل المتنوعة ، يجب أن ندرك أننا نواجه نظاما يشكل كلا متجانسا ، وأن الشرط الضروري لإحراز تقدم حقيقي هو العمل المتزامن بشأن جميع العناصر المختلفة لذلك النظام . ومن خلال هذا

الاطار ، ينبغي أن تكون نظرتنا الى المبادرة التي اتخذها في شهر تموز/يوليه ١٩٨٩ رؤساء دول السنغال وفنزويلا ومصر ورئيس وزراء الهند ، لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك لنصفي الكرة الأرضية كليهما ، وأيضا عن طريق مشاورات قمة عادية . وقد اكتسبت هذه المبادرة تأييد منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، وبعض الوفود هنا . ولا يساورني أي شك في أن الجمعية ستوليها التأييد العالمي اللازم حتى تتحول الى حقيقة واقعة في المستقبل القريب .

وتعد المجاعة دون شك أبغض الحقائق الكبرى المؤلمة في نهاية هذا القرن العشرين ، وذلك على حد سواء بسبب طابعها المستمر وبسبب مظاهرها القاسية . فليس من المقبول على الاطلاق أن يؤدي فرط الانتاج وفرط الاستهلاك في نصف الكرة الشمالي الى فاقد هائل - مستوى لا يمكن السكوت عليه من الفاقد - بينما يحدث في مكان آخر أن تزهق أرواح أناس يموتون بسبب الجوع في كل دقيقة تمر ، ومن بينهم عدد كبير من الأطفال في العالم الثالث بشكل عام وفي افريقيا بشكل خاص . ويجب أن يزال الى الأبد مشهد الأطفال والنساء والمسنين الذين يموتون من الجوع . وذلك ممكن ، بل انه أقل صعوبة مما يتصور المرء ، لأن هناك طرقا متاحة لذلك .

منذ ثلاث سنوات ، عندما تلقى رئيس دولة السنغال ، فخامة الرئيس عبده ضيوف ، جائزة القيادة الافريقية التي يمنحها مشروع مكافحة الجوع ، وكانت تمنح آنئذ لأول مرة ، طرح فكرة تكوين جبهة عالمية النطاق لاستئصال الجوع من افريقيا ومن جميع أنحاء العالم قبل نهاية القرن . وكانت هذه الحملة ترمي ، ولا سيما في افريقيا ، الى عكس اتجاه التدهور في الحالة الغذائية والاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية ، والى الحفاظ على التوازن الايكولوجي للقارة ، وتعزيز ظهور أنظمة جديدة للانتاج ، وتوفير محاصيل أحسن وأكثر ملاءمة .

ونيابة عن الوفد السنغالي ، أحيي الذين اتخذوا المبادرة لطرح اقتراح في الدورة الحالية بأن يعلن هذا العقد الأخير في القرن الحالي عقدا للقضاء على الجوع

في جميع أنحاء العالم . ويحدوني الأمل في أن يتخذ هذا المشروع شكلا ملموسا على وجه السرعة ، مع المساعدة الفعالة من جانب جميع البلدان والوكالات الدولية المعنية ، وأن تتحقق أنشطة ذلك العقد بالفعل في عشية الألف الثالثة ، في مدة عشر سنوات .

لقد ذكرت توا أن الأطفال هم أول من يسقطون ضحية للمجاعة . وبينما تعد المجاعة من الأسباب الرئيسية للوفيات بين الأطفال ، فإنها ليست العامل الوحيد الذي يمكن اعتباره انتهاكا لحقوق هذا العنصر الضعيف - وإن كان الرئيسي - للبشرية ، ألا وهو الطفل . منذ ثلاثين عاما ، أصدر المجتمع الدولي ، بغية توفير الحماية للأطفال ، الاعلان الخاص بحقوق الطفل . وتجيء في عام ١٩٨٩ أيضا الذكرى العاشرة للسنة الدولية للطفل . ونحن نرى أن هذه الذكرى المزدوجة ينبغي أن توفر لنا الفرصة للتأكيد على الحاجة الى توفير حماية أفضل للأطفال وتعزيز مصالح هذا المورد الانساني القيم ، بوضع إطار قانوني مناسب ينظم الحقوق الأساسية للأطفال في جميع جوانبها . وتحقيقا لتلك الغاية ، شاركت السنغال في تقديم مشروع القرار الذي أصبح القرار ١١٢/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي طلبت فيه الجمعية العامة الى لجنة حقوق الانسان ، اعطاء أولوية قصوى لمشروع اتفاقية بشأن حقوق الطفل وتقديمها الى الجمعية في دورتها الرابعة والأربعين .

ان افريقيا ، بما يتفق مع قيمها الثقافية ، لا تزال تشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز وحماية حقوق الطفل . وقد اتخذت في العديد من بلدان القارة مبادرات كبرى لصالح الأطفال ، كجزء من أنشطة السنة الدولية المكرسة لحماية وبقاء وتنمية الطفل الافريقي التي أعلنتها منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٨٨ .

ولذلك ، أود أن أردد ما قاله أعضاء آخرون في المجتمع الدولي من أن مشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل لا ينبغي فقط أن يعتمد قبل نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة ، وإنما ينبغي أيضا أن تصدق عليه جميع الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن ، وأن يعقد قريبا اجتماع القمة بشأن الأطفال الذي طال انتظاره .

لقد أشرت الى مسألتي البيئة والمخدرات . ولن أضيف شيئا الى ما قلته عنهما ، غير انني أؤكد مجددا اصرار بلادي على مواصلة تقديم تعاونها الكامل في الأمور المتعلقة بحماية البيئة . لقد قامت بهذا بالفعل بإسهامها على أعلى مستوى ممكن ، في بداية العام في هولندا ، في اجتماع رؤساء الدول الذي أسفر عن اعلان لاهاي ، وباقتراحها في جنيف هذا العام ضرورة أن تتضمن حماية البيئة تدابير لمكافحة التصحر والجفاف التي تعد مسألة ذات أولوية بالنسبة لعدد من البلدان ، من بينها البلدان الافريقية . وبالمثل ، فقد استضافت داكار مؤخرا اجتماعين وزاريين هامين بشأن البيئة البحرية للمحيط الأطلسي والنفايات الصناعية . وأخيرا ، فقد كان بناء على مبادرة بلادي أن أعلن آخر مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٩٠ السنة الافريقية للبيئة .

وفيما يتعلق بالجهود التي تبذل لمكافحة المخدرات ، والتي تعلق عليها السنغال أهمية كبرى ، فأود هنا أن أعلن أن النواب السنغاليين الذين يجتمعون في دورة استثنائية يدرسون في الوقت الحالي مشروع قانون يسمح لبلدنا بالتصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وبذلك ستكون بلدي أول دولة في افريقيا وثاني دولة في العالم تصدق على هذه الاتفاقية .

وبعبارة أخرى ، تؤيد السنغال تأييدا كاملا الخطوات الشجاعة التي اتخذتها كولومبيا والتي حظيت بتأييد البلدان الاخرى ، بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة آفة هذا العصر . وبالمثل فإننا نؤيد عقد اجتماع دولي بشأن هذه القضية الهامة .

وفي الختام ، إذا كنت قد كرست الاجزاء الاخيرة من بياني لمسألة تحسين النظام القانوني الدولي فذلك يرجع الى أن السنغال ، كما تعلم الوفود بسبب مشاركة بلداننا نفس هذا الاقتناع ، تتمسك دائما وبشدة بسيادة القانون .

وفي هذا الصدد لا يسعني إلا أن ألاحظ بارتياح النتائج التي توصلت اليها بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بسيادة القانون الدولي ، وذلك في الاجتماع الذي عقد هذا العام في لاهاي للاحتفال بالذكرى السنوية التسعين لاول مؤتمر للسلم .

إن بلادي تجعل سيادة القانون مبدأ أساسيا في نظامها السياسي الداخلي وكذلك في سياستها الخارجية .

ففي الداخل اتخذ التزام بلادي المعروف جيدا شكل نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب يضم ١٧ تشكيلا سياسيا بارزا ، وتصدر في ظله زهاء ٢٠ صحيفة ومجلة ، وتجرى فيه انتخابات حرة .

وبالنسبة للخارج ، فإن السنغال تجعل احترام القانون الدولي إحدى قواعد السلوك المقدسة سواء في زمن السلم أو في فترات الازمات ، ومع شركائها البعيدين والقريبين على حد سواء . وتكرر السنغال هنا عن طريقي رغبتها الاكيدة في احترام

القانون الدولي وضمان احترامه ، وفي مقدمتها القانون الذي يرسم الحدود التي ورثناها عندما حصلنا على الاستقلال ، والتي تحدد هويتنا الاقليمية ضمن الاسرة الدولية .

السيد آكي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، إن الصفات الممتازة التي يعرف جميعا أنكم تتمتعون بها ، والخبرة الثرة التي تسخرونها للشؤون الدولية وللأمم المتحدة ، والتزامكم الشخصي بقضية السلم وقبل كل شيء التزام بلدكم العظيم نيجيريا الذي تربطه بكوت ديفوار روابط عديدة من الصداقة والتعاون تشكل بالنسبة لنا مجموعة من الاسباب التي تجعلنا نرحب بإخلاص بانتخابكم بالإجماع لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة .

أرجو أن تقبلوا التهاني الاخوية الصادقة لوفد بلادي ولشخصي ، وأن تقبلوا تمنياتنا المخلصة لكم بالنجاح المستمر .

نود أيضا أن نهنئ سلفكم اللامع السيد دانتي كابوتو ممثل الارجنتين الذي أدار أعمال الجمعية العامة في الدورة السابقة بفاعلية وكفاءة ولباقة .

اسمحوا لي أخيرا أن أشيد إشادة خاصة ، ولائقة حقا ، بالامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي كرس جزءا كبيرا من حياته الدبلوماسية الطويلة المتنوعة لخدمة المبادئ النبيلة للسلم والحرية والعدالة والتقدم والتعاون والتضامن الواردة في ميثاق الامم المتحدة . إن المجتمع الدولي يجني اليوم ثمار فطنته وذكائه وإخلاصه وجهوده المثابرة وخبرته وقوته في التفاوض وقدرته على الإقناع ، التي سمحت للأمم التحدة أن تستعيد مصداقيتها وأن تعيد تأكيد وجودها باعتبارها نقطة الإرتكاز ، بلا منازع ، لإيجاد الحلول السلمية للمشكلات الدولية . نود أن نؤكد للامين العام مرة أخرى ثقتنا الكاملة وتأييدنا التام لكل الخطوات التي يتخذها لضمان انتصار هذه المثل .

تبدأ هذه الدورة في مناخ دولي هادئ عززه الحوار القائم على الثقة الذي بدأه في السنتين الماضيتين أكبر قائدين في العالم ، رئيس الولايات المتحدة

الامريكية ، ورئيس اتحاد الجمهوريا الاشتراكية السوفياتي وهو حوار نقيّمه تقييما سليما في ضوء آثاره المفيدة على الحالة السياسية الدولية .

لقد بدأ الجدار السميك للخوف وعدم الثقة في الانهيار وأصبحت ديناميات التفاوض تحل على نحو متزايد محل المواجهة وتأليب جانب على آخر ، وانحسرت الصراعات .

ومن ثم فإننا نلاحظ الآن بارتياح وطمأنينة التقدم - غير الكافي وإن كان هاما ومشجعا في نفس الوقت - الذي تحقق في مجال نزع السلاح النووي ، والتزام الدولتين الرئسيتين بأن تبذلا قصارى جهدهما تحت الرقابة الدولية اللازمة للقضاء على أسلحة التدمير الشامل التي تهدد عالمنا الفقير بكارثة . وكان هذا التقدم ملموسا أيضا في الانفراج بين الشرق والغرب وفي تسوية عديد من الصراعات الإقليمية والثنائية وكذلك في القضاء التدريجي على الاضطهاد السياسي الذي يجعل الشعوب تلجأ الى استخدام القوة والعنف من أجل فرض حقها غير القابل للتصرف في أن تحدد مصيرها بنفسها وفي أن تعيش في ظل الحرية والكرامة .

بيد أن هذا الوصف المطمئن الى حد ما للحالة الدولية يجب ألا يدفعنا الى أن نغفل ما يكتنف السماء من ظلام . فهذا الاطمئنان سيتبدد في أي لحظة إذا لم نبد من سعة الحيلة ما يكفي لحسم الصراعات المعششة حسما نهائيا بالطرق السلمية ، وإذا لم نجد الطرائق الواقعية لإنهاء أوجه الظلم التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية وإزالة الكرب الذي يلم اليوم بالعالم النامي .

قبل أن أحيط الجمعية العامة علما ببعض ملاحظات وفدي بشأن بعض البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة ، أود أن أؤكد مرة أخرى تمسك كوت ديفوار العميق بالأمم المتحدة والتزامنا الكامل بمثلها النبيلة ، التي نحاول أن نحولها الى واقع فعال في كل يوم داخل بلدنا وخارجه على السواء .

إن اخلاصنا الذي لا يتزعزع لمبادئ الامم المتحدة لا يسمح لنا بالانخراط في الديماغوجية ولا بالتفريط في كرامتنا تحت أية ذريعة . لنكن واضحين : إن كوت ديفوار تريد أن تكون صديقة للجميع . وهي تحترم احتراما دقيقا سيادة الآخرين وكرامتهم وكذلك وجهات نظرهم وأساليب معالجتهم لشتى المشاكل . وقد تختلف هذه الآراء عن آرائنا ، إلا أنه يلاحظ ، في نهاية المطاف ، أن هذه الخلافات طفيفة حيث أن هدفنا واحد : وهو أن نسهم ، كل بطريقته في حل المشاكل وتعزيز السلم والامن الدوليين . ألا يحق لكوت ديفوار أن تتوقع من الجميع السلوك ذاته والاحترام ذاته ؟

إن ما يستحثنا اليوم على العمل ، وما استحثنا في الماضي وما سيظل يستحثنا في المستقبل ، هو الحرص ، والحرص وحده ، على خدمة قضية السلم النبيلة في ظل الحرية والاستقلال الكاملين والترويج لمزايا الحوار والتفاوض ، والمعارضة القاطعة لكل ما قد يؤدي في النهاية الى العنف والحرب .

يجدر بنا بالطبع أن نرحب بمناخ الثقة الذي يسود العالم وبنتيجته المتمثلة في تخفيف حدة التوترات الدولية ، إلا أن علينا أن نقر بأن بعض الحالات ما زالت تقلقنا قلقا شديدا . وهذا يصدق بشكل خاص بالنسبة لافريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية حيث يبقى حق تقرير المصير والاختيار الحر للنظام مهددا أو عرضة للتدخل الخارجي ، نظرا لرغبة البعض في السيطرة وانتهازية البعض الآخر وتحولهم الى أذناب .

ومما يطمئننا في افريقيا ، أن نلحظ أن الحوار الذي بدأناه منذ عام ١٩٧١ كأفضل سبيل لحل جميع المنازعات والصراعات ، بما في ذلك الحالة التي لا تطاق السائدة في الجنوب الافريقي يحقق النجاح الآن ويفتح أمامنا آفاقا مشجعة للمستقبل في المنطقة .

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب افريقيا بوجه خاص ، من الجليّ أننا ندين بقوة ودون قيد أو شرط نظام الفصل العنصري المقيت . ولكننا ، في حين نتفهم ونؤيد كفاح أشقائنا السود من أجل اقرار حقهم في الكرامة ، مازلنا نعتقد أنه يمكن للحوار والتفاوض أن يعززا التفاهم والثقة المتبادلة بين الطوائف في جنوب افريقيا ولا سيما بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء الطاغية .

ومن الواضح ، وفقا لما أكده الأمين العام ، أن التليين أو التلطيف من نظام الفصل العنصري وحده لن يحقق أماني أغلبية شعب جنوب افريقيا ولا أماني المجتمع الدولي . وبالتالي فإننا نناشد مرة أخرى السلطات في جنوب افريقيا اتخاذ التدابير اللازمة لكي تهيئ بسرعة المناخ المؤاتي لحوار فعلي في جنوب افريقيا ، مع إبداء الشجاعة السياسية المطلوبة للقضاء نهائيا على نظام الفصل العنصري غير الانساني الذي يعرقل التطور المنسجم للمجتمع في جنوب افريقيا ويقوض علاقات جنوب افريقيا بجيرانها وبافريقيا وبالعالم الخارجي .

وعلى سلطات جنوب افريقيا أيضا أن تؤكد بشكل ملموس عزمها على قلب صفحة الفصل العنصري المقيتة بالافراج الفوري غير المشروط عن نيلسون مانديلا الذي ليس لاستمرار اعتقاله مبرر على الاطلاق . وعليها أيضا أن تفرج عن جميع السجناء السياسيين وتمنح حرية التعبير للحركات المناهضة للفصل العنصري . وأخيرا فإننا نحثها أيضا على بدء الحوار مع الأغلبية السوداء لبناء جنوب افريقيا الغد ، جنوب افريقيا ديمقراطية تظلّلها المساواة والأخوة يستطيع فيها جميع أبناء جنوب افريقيا أيا كان جنسهم أو أصلهم أو معتقداتهم أن يعيشوا في سلم وحرية وانسجام في وطن واحد يضمنون مستقبله ويكفلونه معا في افريقيا موحدة .

إن كوت ديفوار تحث بقوة قادة جنوب افريقيا على السير في هذا المسار بحزم ، لأن السلم والوئام لن يتما إلا بذلك . وعليهم أيضا ، وعليهم وحدهم ، أن يهيئوا الظروف لهذا الحوار الذي لا غنى عنه والذي سيستجيب له ، ونحن مقتنعون من ذلك ، أشقاؤنا السود .

إن اتفاقات برازافيل ونيويورك المعقودة في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ من جانب أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ووساطة الولايات المتحدة الامريكية والاسهام الكتوم ولكن الفعال للاتحاد السوفياتي قد سمحت بتذليل العقبات التي كانت تعرقل التنفيذ الناجع لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا كما عززت التسوية السلمية للحالة في أنغولا .

ونحن نرحب بذلك . ونتمنى أن تتحقق عملية الاستقلال في ناميبيا دون المزيد من العوائق أو التخويف بما يسمح باجراء انتخابات حرة نزيهة وديمقراطية لكي يستطيع الشعب الناميبي أخيرا أن يستعيد سيادته الكاملة ومكانته الصحيحة بين الامم المستقلة .

بعد سنوات من الكفاح الباسل ضد الاستعمار البرتغالي ، نلاحظ أن أشقاءنا الانغوليين ، للاسف ، لم يعرفوا بعد راحة البال نظرا للحرب بين الاخوة التي تدور رحاها حتى الآن في بلدهم بعد مرور ١٤ سنة على الاستقلال الذي نالوه بصعوبة . ونحن نرحب بإعلان غبادوليتي بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الذي أعلن فيه القادة الانغوليون أمام العالم عن عزمهم على انهاء هذه الحرب الاهلية الطويلة .

إن عملية المصالحة الوطنية والتفاوض قد سمحت أخيرا بأن تلوح في الافق ، بعد العديد من المشاكل والمجابهات بين الاشقاء ، الخطوط العريضة لتسوية الخلاف بين تشاد وليبيا وتطبيع العلاقات منذ عام ١٩٨٨ وكذلك إعادة العلاقات بين ليبيا وتشاد وابرام اتفاق الجزائر الاطاري في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

وبذلك بدأ عهد جديد من التفاهم والتسامح والتعاون والصداقة المتجددة بين هذين البلدين بما يخدم مصلحة جميع الشعوب . ونحن نشيد بكل أولئك الذين ساهموا في تحقيق هذه النتيجة الموفقة .

وفيما يتعلق بالحالة في بعض بلدان افريقيا الشرقية والجنوبية نرحب بتخفيف حدة التوتر في هاتين المنطقتين وباستعداد الحكومات المعنية للشروع في محادثات مع المعارضة ومع جيرانها لاستعادة السلم والوئام في بلدانها وتحسين علاقات حسن الجوار .

وفي الصحراء الغربية فإن الجهود المضنية التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية قد أدت الى قبول طرفي النزاع ، بتحفظات معينة ، خطط السلم المقترحة . ونحن ممتنون للأمين العام للأمم المتحدة على انشائه ، في مقر الأمم المتحدة ، لجنة فنية معنية بوضع التحسينات الأخيرة على سبل ووسائل تنفيذ تلك الخطة التي من شأنها أن تسمح لشعب الصحراء الغربية أن يقرر مصيره عن طريق انتخابات في عملية استطلاع شعبي عام .

لقد أحزننا الصراع المؤلم الذي أدى الى تردي العلاقات بين بلدين شقيقين ، تربطنا بهما علاقات متينة من الصداقة والتعاون على الصعيدين الثنائي داخل المجموعة الاقتصادية لافريقيا الغربية وعلى صعيد المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية ، هما السنغال وموريتانيا . ونحن نحث الحكومتين على بذل قصارى جهدهما لتيسير تطبيع العلاقات المتعددة الجوانب الأمر الذي يفرضه الجوار وذلك تحقيقا لمصالح السلم بين الشعبين وتحقيقا لمصلحة السلم والتعاون في منطقتنا دون الاقليمية .

وفي هذا الصدد نؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بغية تحقيق تسوية سلمية عادلة لذلك الصراع انطلاقا من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

ثمة بؤر أخرى للتوتر مازالت تتطلب اهتمامنا . فبالنسبة للحالة في الشرق الأوسط نعتقد أنها ستظل مثيرة للقلق ما لم يوجد حل سلمي سياسي للقضية الفلسطينية التي هي لب المشكلة . وللتوصل الى هذا الحل أكدنا على أن أية تسوية سلمية - كيما تكون دائمة وصالحة - يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقعين الحتميين للمنطقة ، وهما : الواقع الاسرائيلي والواقع الفلسطيني - إذ أن الاعتراف المتبادل بهذين الواقعين من شأنه تهيئة مناخ الثقة اللازم لإجراء الحوار الفلسطيني الاسرائيلي ، وهذا الحوار ضروري للتوصل الى تسوية متفاوض عليها للمشكلة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعلن على وجه التحديد أن بلدي كان أول من أعلن هنا - من هذا المحفل ذاته - منذ بضع سنوات ، أن القضية الفلسطينية يجب ألا تبحث وتعالج من منطلق الشواغل الإنسانية المتمثلة في تقديم المساعدة للاجئين الذين طردوا من أراضيهم فحسب ، بل يجب أن ينظر اليها أيضا على أنها مشكلة سياسية أساسا يجب إيجاد حل سياسي لها لوضع حد للعنف المتصاعد ولاستعادة السلم في المنطقة .

وبما أن السلم حتمي ، فقد كان الأمر بالنسبة لنا يتمثل في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وذلك بالاستجابة لتطلعاته المشروعة وهي : الممارسة الحرة لحق تقرير المصير والاعتراف بحقه في أن يكون له وطن مستقل ومنفصل عن بقية الدول الأخرى في المنطقة ، التي يجب ضمان وكفالة حقها ، بما في ذلك حق اسرائيل ، في الوجود .

أما الآن فقد تطورت الأمور بعد عدة تغيرات وانعطافات لدرجة أننا نستطيع أن نأمل اليوم ، على نحو مشروع ، في أن تتحقق تطلعات الشعب الفلسطيني على وجه السرعة .

إن إعلان المجلس الفلسطيني في عام ١٩٨٨ بالجزائر العاصمة عن قيام دولة فلسطين يعد اتجاها منطقيا سبق أن أوصينا به .

ونلاحظ بارتياح الخطوات الحاسمة التي تتخذها في هذا المضمار القيادة الفلسطينية والزعماء الفلسطينيون الذين أظهروا - بقبولهم قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) - استعدادهم للحوار من أجل التوصل الى تسوية متفاوض عليها

للمشكلة . ويحدونا الامل في أن يتمكن الاسرائيليون ، من جانبهم ، من التغلب على الريبة فيقرروا أن الحوار ممكن مع الفلسطينيين ، وهم أفراد الشعب الذي سيتعين عليهم يوما التعايش معه في وئام على أرض فلسطين التي يتقاسمونها .

وهكذا ، تؤيد كوت ديفوار عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط بمشاركة كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بالإضافة الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، وذلك لتقييم الموقف برمته ، وبحث شتى الخطط المطروحة من أجل إعطاء السلم فرصة في منطقة هي في مسيس الحاجة اليه . ويحدونا الامل في أن يتمكن هذا المؤتمر من التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تضع حدا لحالة الحرب السائدة هناك على مر أكثر من أربعة عقود ، وتمكين القوات الاسرائيلية من الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في الوقت الذي يضمن فيه حق دولة اسرائيل في الوجود وفي العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، جنبا الى جنب مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه بالمثل في وطن مستقل ذي حدود آمنة ومعترف بها أيضا ، بكل ما يتبع ذلك من تبعات سياسية وقانونية .

لقد أجرينا ومازلنا نجري اتصالات مفيدة للغاية وعلى أعلى مستوى مع منظمة التحرير وقيادتها ومع الدول الاخرى في المنطقة ونعتزم أن نواصل تلك الاتصالات لصالح السلام والوئام في الشرق الاوسط .

وفي هذا السعي من أجل إقرار السلم في ذلك الجزء من العالم العزيز علينا جميعا كيف يمكننا ألا نجأر بسخطنا إزاء المأساة البادية للعيان في لبنان ، حيث يؤدي الانقسام في وسط شعبه السمح المشابر الذكي الى التدخل الاجنبي ، مما يعرضه لان يفتك به الحقد الاعمى والموت الزؤام . نحن نؤيد النداءات التي تطالب بوقف الاعمال القتالية ووضع حد للقصف الوحشي الذي يحصد أرواح بني البشر ويدمر البنية الاساسية لذلك البلد . كما نؤازر جهود الوساطة التي تبذلها اللجنة الثلاثية التابعة لجامعة الدول العربية لضمان إخماد أصوات المدافع ، وبدء المفاوضات بين الطوائف اللبنانية من كل الاحزاب السياسية والعقائد الدينية المختلفة ، بغية إرساء الاساس لتعايش سلمي

أخوي داخل لبنان تسوده المصالحة ، وكي يستطيع ذلك البلد استعادة وحدته وسيادته وسلامته الاقليمية واستقلاله .

في الختام نود أن نؤكد على الروح العالية لجميع المتحاربين الذين كانت لديهم الشجاعة للتخلي عن العنف والتغلب على الحقد والعداء والجلوس على مائدة التفاوض والدخول في الحوار لوضع حد للصراعات التي كانوا منغمسين فيها . فقد مكنت شجاعتهم من تحقيق نتائج مرضية في السعي الى قرار السلم في العالم . وهكذا ، مكنت اتفاقات جنيف الصادرة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ من انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، أما التسوية النهائية لهذا الصراع فهي مرهونة بالاحترام الصارم لاحكام هذه الاتفاقات من قبل موقعيها .

إن قبول إيران والعراق لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الصادر في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، ووقف إطلاق النار الذي سرى تنفيذه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ يجب أن يسهلا - مع ما يبذله أمين عام الامم المتحدة من جهود الوساطة - الحوار المباشر بين البلدين بغية تسوية المسائل المعلقة وتمكينهما من تطبيع علاقاتهما .

ترحب بلادي باتفاقات السلم والتعاون التي أبرمتها بلدان امريكا الوسطى والتي تم التوقيع عليها مؤخرا في تيلا بهندوراس . ونحن نؤيد الخطوات التي اتخذتها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بغية إقرار السلم وتحقيق الديمقراطية في ذلك الجزء من العالم ، بمنأى عن أي تدخل أجنبي .

ونحن نشجع استئناف الحوار بين الكوريتين بهدف إعادة التوحيد السلمي وهو ما نص عليه إعلان ماغيونجوم الصادر في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ . ونحن نستطيع أن نرى المزايا التي سنحصل عليها من انضمام هذين البلدين ، اللذين تربطنا بهما علاقات ممتازة ، كعضوين كاملي العضوية في هذه المنظمة ، وهو ما قد يؤدي بدوره الى تشجيع الحوار بينهما . ومن الطبيعي ، أن يحظى طلب كهذا من جانبهما بتعضيدنا .

كما نؤيد إجراء حوار في قبرص بين الطائفتين القبرصيتين لاستعادة تلك الدولة العضو لسيادتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية ، وضمان وضعها غير المنحاز .

أما فيما يتعلق بكمبوديا ، فإن عقد مؤتمر باريس الدولي قد فتح آفاقا جديدة في عملية استعادة السلم وتحقيق المصالحة في ذلك البلد . وهذه العملية ستكون أكثر سهولة إذا ما توقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لكمبوديا ، وياحبذا لو تم انسحاب القوات الفييتنامية تحت رقابة دولية ملائمة ، إذ أن هذا من شأنه أن يطمئن المعارضة الكمبودية ويترك للكمبوديين من كل الطوائف تسوية مشاكلهم الخاصة بهم عن طريق حوار أقوى تسوده الثقة .

كما يطيب للرئيس هونوي بويغني أن يقول : إن السلم كل لا يتجزأ ، إنه عالمي الطابع وهو مكمل للتنمية ولا ينفصل عنها . وهكذا ، لا يمكن أن يكون هناك سلم في العالم إذا ما كانت منطقة واحدة فقط هي التي تتمتع بالسلم وتنعم بالشراء بينما المناطق الاخرى تنهكها الحروب وتنغمس في الفقر المتزايد . لهذا السبب نعتقد أنه يتعين علينا ، في الوقت الذي نسعى جاهدين بكل ما لدينا من قوة الى تدعيم السلم حيثما يكون أكثر ضعفا وأكثر عرضة للخطر واستعادته حيثما يكون قد دُمِّر ، أن نضع حدا أيضا لأوجه الإجحاف والصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العديد منا حتى يمكننا أن نتمتع على قدم المساواة بفوائد السلم والحرية وهما الركيزتان الأساسيتان للتنمية .

ولئن كان علينا أن نشيد بالتحسن المحرز في المناخ السياسي الدولي - الذي نأمل أن يستمر ، فإنه يتعين علينا ، مع ذلك ، أن نعترف بأن الحال ليس على هذا المنوال بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

تتميز الحالة الاقتصادية العالمية بوجود فجوة يتزايد اتساعها بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وباستمرار نمو اقتصادات الشمال نموا يبرز بشكل صارخ إذا قورن بالتدهور الشديد في اقتصادات الجنوب ، وباختلال ميزان التبادل التجاري بين شمال يزداد ثراء وجنوب يزداد فقرا بشكل مطرد . وقد حدث ذلك بسبب جملة أمور ، منها الانخفاض الشديد في أسعار المواد الخام ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري ، فضلا عن عبء الدين الثقيل ، الأمر الذي يعني في التحليل النهائي ، تدفقات صافية من رأس المال من الجنوب الى الشمال .

وتثير هذه الحالة بصفة خاصة قلق البلدان الافريقية التي تواجه مصاعب اقتصادية ومالية خطيرة لدرجة تهدد هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ، التي بُنيت بشق الانفس ، بخطر الانهيار . وإذا لم تُتخذ تدابير فعالة للسماح لتلك البلدان بمقاومة هذا الاتجاه ، أو على الاقل بالبقاء ، فستسقط هذه البلدان في هاوية الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار ويتهدد السلام الاجتماعي اللازم لتحقيق تنميتها . ويتعين علينا جميعا أن نضمن عدم حدوث ذلك .

وعبّر الرئيس هوفويه بوانيي عن أفكاره بشأن هذا الموضوع في قمة الدول الناطقة بالفرنسية التي عقدت مؤخرا في داكار ، عندما قال إن

"الانسان الجائع ليس حرا ، والبلد الذي لا يعيش حياة طبيعية بسبب اقتصاد معرض للخطر ، وعبء دين ثقيل ، وتجارة مهددة ، وموارد متواضعة تُستغل دون حياء - وقصارى القول - البلد الفقير الذي تبقيه المضاربة على تلك الحال - ليس بلدا حرا" .

وهذا يمثل واقع حالنا في افريقيا اليوم . فاستقلالنا السياسي وحريتنا ، اللذان حققناهما بشق الانفس ، لن يكتسبا مغزاهما الحقيقي إذا لم يستندا الى تنمية اقتصادية حقيقية .

والواقع أن حكوماتنا بذلت في السنوات الاخيرة جهودا كبيرة ، وبدأت برامج اصلاح ضخمة للخروج من المصاعب الحالية ومتابعة تنميتنا . وللاسف ، لم تكن النتائج على مستوى توقعاتنا واستمرت حالتنا في التردي نحو الاسوأ .

والأسباب لذلك واضحة . نحن نعيش في مناخ اقتصادي عدائي ، بسبب أنانية البلدان المتقدمة النمو ، وزيادة إجراءاتها الحمائية ، وعقلية أولئك الذين لا تحركهم إلا الرغبة في تحقيق الأرباح بسهولة والذين ، وهذا ما يشينهم ، لا يزدادون ثراء إلا بالمضاربة . هؤلاء الناس يتلاعبون بثمار جهود شعوبنا الشجاعة ، ولا يكترثون بمصيرها على الإطلاق .

إن هذه المضاربة تحرمنا من موارد هامة نحتاج اليها لتمويل تنميتنا ، والوفاء بالتزاماتنا الخارجية ، وإتاحة الفرصة أمام شبابنا ، في عصر الحاسب الالكتروني ، للتدريب في قلاع المعرفة ، والعلم ، والمهارات التقنية ، والتكنولوجيا التي ستمكننا من أن نواجه بنجاح التحدي الكبير للتخلف ، والإسهام في إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وانصافا .

قطعت كوت ديفوار شوطا كبيرا في طريق التنمية ، من خلال جهودها الذاتية وبالمساعدة القيّمة من البلدان الصديقة والمنظمات المالية والنقدية الدولية . وقد ساعد كوت ديفوار في هذا الصدد أيضا مناخ السلم والاستقرار السياسي الناتج عن ذلك . غير أن ما يعوق تنميتنا اليوم هو الخسائر الفادحة التي نتكبدها في تصدير منتجاتنا الزراعية الرئيسية نتيجة للمضاربة .

وما سنقوله بعد ليس بجديد على أحد ، وهذا يصدق على الحضور ، وهم على دراية تامة بالمشكلة أو يعانون منها بالفعل . ومن المفيد أن نضع الأمور في نصابها بأن نكشف أن بلدنا تكبد في ثلاث سنوات خسائر في منتجاته تقرب من ٩ بلايين دولار . وفي نفس الفترة ، أنفقت بلادي ما يربو على ٦ بلايين دولار لإعادة جدولة ديونها الخارجية ، التي كان عليها أن ترجئ سدادها . ولم يكن ذلك لأننا لم نَرِد أن نسدد ديوننا ، ولكن لأننا لم نستطع سدادها .

عندما يفكر المرء في الأرباح الضخمة التي تجنيها البلدان المتقدمة النمو من منتجات مثل البن والكاكاو ، يحق للمرء أن يتساءل أي نوع من السلم نسعى الى تحقيقه مع العدالة في هذا العالم .

احتلت مشكلة الديون المؤلمة ، التي كانت موضوع عدد من الاجتماعات الدولية ، مرتبة هامة في مناقشاتنا . وقد حدث ذلك لسبب بسيط هو أن علينا أن نجد

حلا يحيي الامل في تبديد أي أحداث غير متوقعة تخيم على مستقبل البلدان المتضررة بصفة خاصة .

نحن نرى أن الديون نشأت نتيجة لعدم الإنصاف في التجارة الدولية ؛ لذلك يجب البحث بالضرورة عن السبب عند ذلك المستوى .

نحن نُعرب عن تأييدنا الكامل للحلول التقنية المشار اليها في مختلف المقترحات أو المبادرات أو الخطط التي قدمت مؤخرا نتيجة للجهود المبذولة لدراسة هذه المشكلة الشائكة وإيجاد حلول واقعية ومرضية لها ، مثل إلغاء بعض الديون على الفور ، وتخفيف عبء البعض الآخر من الديون أو إعادة جدولتها أو تخفيضها جزئيا ، أو تخفيض كلفة خدمتها ، ومنح تسهيلات تكميلية مستقلة لتوفير المساعدة المالية بشروط ميسرة للبلدان النامية ، ولاسيما البلدان الافريقية ذات الدخل المتوسط .

ونحن نشيد بالبلدان المتقدمة النمو التي اتخذت بالفعل خطوات في هذا الصدد بقرارها إلغاء أو تخفيض الديون التي اقترضتها بعض البلدان النامية .

مع ذلك ، ينبغي إيلاء الاهمية الواجبة لمسألة تسعير المواد الخام تسعيرا منصفا . فهل من الممكن تصور استراتيجية عالمية لحسم مشكلة الديون تخفق في تأمين تعويض عادل عن تلك المواد وفي ضمان استقرار الايرادات من الصادرات منها ؟ لذلك ينبغي عند إجراء الحوار بين الشمال والجنوب ، والذي نأمل جميعا أن يستأنف من أجل إدخال الاخلاقيات في التجارة الدولية ، أن ينظر في تلك المسألة التي تعتبر حيوية بالنسبة للبعض منا .

إن فكرة التنمية المستمرة ، المعرّفة في تقرير برونتلاند ، هي تعزيز التواؤم بين الانسان وبيئته . ومن ثم تفترض دمج الاهتمامات المتعلقة ببيئة جيدة في العملية الانمائية . وذلك أمر لا غنى عنه للبلدان الغنية والفقيرة على السواء ، لأن التنمية لا يمكن تنفيذها على حساب تدهور البيئة وتدمير التوازن البيئي . وبالتالي ، لابد من أن يكون هناك ارتباط متبادل بين حماية البيئة وأي استراتيجية إنمائية بطريقة تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض الاجيال المقبلة للخطر .

سيوفر مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ، فرصة للحوار المتعمق بشأن هذه المسألة ، وفرصة لنا جميعا لنصبح أكثر وعيا

بمسؤولياتنا الوطنية والجماعية تجاه البيئة . ومن منطلق هذه الروح اشتركت كوت ديفوار بأعلى مستوى في المؤتمر المعني بالتنمية الذي عُقد في لاهاي في آذار/مارس ١٩٨٩ ، ووقعت على الإعلان الذي اعتمده ذلك المؤتمر .

إن مشكلة الاتجار بالمخدرات هي أيضا بلاء آخر يتخطى اليوم جميع الحدود ويهدد مستقبل شبابنا ويتطلب وضع استراتيجية عالمية لمكافحته ، استراتيجية على النحو الذي حددته اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، التي اعتمدت في فيينا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وعُرضت على الدول للتصديق عليها . إن المكافحة الحقيقية للمخدرات يجب أن لا تقتصر على زيادة الاجراءات التي تتخذ ضد المتاجرين فيها ومستعمليها ؛ فهي تتطلب أيضا تقديم الحوافز للمنتجين لتكريس أنفسهم لانتاج محاصيل نقدية مشروعة وصحية تدر عليهم من الأرباح ما يكفيهم للاقلاع عن زراعة النباتات والأعشاب المهلكة .

ولا يسعني أن أختتم بياني هذا دون التنويه بالمؤتمر الدولي الهام المعني بالسلم في عقول البشر ، الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه الى أول تموز/يوليه من العام الحالي في ياموسكرو ، عاصمة كوت ديفوار ، بناء على مبادرة طيبة قدمها السيد فريدريكو مايور زاداغوزا ، المدير العام لمنظمة اليونسكو . تنص ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو على أنه :

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام ،"

وقد التقت شخصيات من مختلف الخلفيات والتدريب والعقائد في كوت ديفوار للنظر سويا في هذه المسألة واقتراح برامج عمل لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في الإسهام في السعي من أجل السلم والدفاع عنه ، وتحديد خطوطه العامة والظروف اللازمة له ، وجعل المجتمع الدولي يدرك أن السلم أغلى ما يمتلكه الجنس البشري وأنه يتعين تكريس أنشطة الانسان كافة للحفاظ عليه مهما كلف الأمر .

إن إعلان ياموسوكرو ، وهو ثمرة أفكارهم ، يجسد ويترجم ايمانهم بمستقبل واعد للبشرية : مستقبل ينبغي أن نبنيه بصبر انطلاقا من رؤية جديدة وشاملة للسلم ، بأن نسلك على مستوى كل فرد منا ، وعلى مستوى حكوماتنا وشعوبنا ، سلوكا يضمن على نحو فعال تحقيق السلم في العالم بنصرة الحرية على القمع والعدالة على الظلم ، والتضامن على الانانية ، واحترام حقوق الانسان ووضعها في قمة الاعتبارات ، واحترام الحق في الحياة وتغليب السعادة للجميع على الفقر للبعض وبإيجاز ، ازدهار الانسان ماديا وروحيا في بيئة صحية ، مع إناس تحرروا أخيرا من عدم الاطمئنان على الغد .

وتعتزم كوت ديفوار من جانبها أن تناضل بلا كلل من أجل السلم : السلم في قلوب وعقول الناس .

السيد كافي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ياسيدي أن أرفع اليكم بالنيابة عن وفدي أصدق تهانينا القلبية لانتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة لمنظمتنا . إن انتخاب الجمعية لكم لتبوؤ هذا المنصب الرفيع هو اعتراف بكم كدبلوماسي بارز وبما لكم من قدرات شخصية ، وإشادة ببلادكم ، نيجيريا ، وهي بلد صديق لبلادي ، وبالدور الفعال الذي تقوم به في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . نتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجديدة ، ولتثقوا تماما في تعاوننا الكامل معكم* .

أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ سلفكم السيد دانتي كابوتو ، الذي أدى تفانيه وحكمته وقدرته الى جعل أعمال الدورة السابقة بالغة التنظيم وايجابية . وأود في هذه المناسبة أن أشيد مرة أخرى بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على موقفه الثابت البناء وأعماله الفعالة من أجل السلم الدولي .

منذ العام الماضي ظهرت حقبة جديدة تقوم على الحوار والتشاور في العلاقات بين الدولتين العظميين . وهذا الانفراج لا يمكن إلا أن يكون لفائدة السلم العالمي .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرالسن (النرويج) .

ومن المشجع أيضا أن نلمس أن هذه التغييرات الايجابية بدأت تدريجيا في إزالة عدم الثقة الذي ساد منذ الحرب الباردة . كما أن هذه الحالة دلالة أيضا على لغة جديدة تقوم على أساس فهم أفضل متبادل وسعي مشترك للتوصل الى حلول سلمية .

غير أن المعركة لم تنته بعد ، نظرا لأن هذه الظاهرة ليست مما لا يمكن عكسه . ولهذا يجب أن نتوخى الحذر ونكفل استمرار هذه العملية الدينامية بما يحقق مصلحة البشرية . ومن ثم فإن دور منظمتنا حاسم الى حد أنه في كل مرة يتعذر حل المنازعات على النحو السليم عن طريق الحوار ، يتعين على منظمتنا أن تولي هذه الحالات الاهتمام الواجب .

وفي إطار هذه التطورات ، فإن إعادة تنظيم الأحوال في العالم تقتضي إمتثال جميع الدول لميثاق الأمم المتحدة ، مع مراعاة أنه مهما بلغت قوة مجموعة من الدول ، فعليها ألا تفترض أنها أصبحت حارسة للعالم وعلى الدول الأخرى أن تقف موقف المتفرج فحسب .

وبينما نرحب ، من وجهة نظر سياسية ، بأن بعض المنازعات يجري حلها وأن الطريق مفتوح الى سلم نسبي ، يجب أن نسلم من جهة أخرى ، بأنه لم يحرز أي تقدم ملموس في المجال الاقتصادي . ففي حين تمكنت البلدان المتقدمة النمو من التغلب على صعوباتها وشهدت احتمالات جديدة للتقدم التكنولوجي ، نلاحظ أن اتجاه الأمور في بلدان العالم الثالث مازال يمضي الى الأسوأ . وقد أدى التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري الى تفاقم الظاهرة الشاذة ، ظاهرة نقل الموارد من أفقر البلدان الى البلدان الغنية . ومن الواضح أن هذه الحالة تثير جزع بلادي جزر القمر ، بصفة خاصة لأنها عانت بشدة من الآثار المعاكسة للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة . وجزر القمر بلد صغير يتألف من جزر متناثرة ، تفتقر الى الموارد الطبيعية ، وقد أدى ذلك الى إعاقة تنميتنا . وهناك عوامل أخرى خطيرة أيضا ، مثل بيع منتجاتنا التصديرية بالخسارة أو استمرار انخفاض أسعارها ، وهو مما ينطبق على الفانيليا والقرنفل ولب جوز الهند المجفف وخلاصة العطور ، التي علينا أن تتنافس في الأسواق العالمية مع المنتجات الاصطناعية . وقد إزدادت هذه الظاهرة سوءا بسبب الشروط غير الملائمة

للقروض اللازمة للاستثمارات مما زاد من تفاقم الدين العام ، وهناك من ناحية أخرى انفجار سكاني خطير ، وبطالة بمعدلات عالية ، وعجز في الميزانية ، مما جعل البلد يعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الأجنبية التقنية والمالية .

ولكي يتفهم الأعضاء على نحو أفضل الصعوبات التي تسببت فيها هذه القيود على اقتصادنا ، أود أن أعطيكم بعض المؤشرات على الحالة العامة لاقتصاد بلادي . ففي أعقاب الاستقلال لم يكن في جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية سوى شبكة طرق بدائية . وقد أرغم ذلك حكومتنا ، بتوجيه حكيم من الرئيس أحمد عبدالله عبدالرحمن ، على وضع سياسة للتنمية الاقتصادية من أجل فتح البلاد على العالم الخارجي . ولم يكن ليتسنى هذا بطبيعة الحال إلا عن طريق المساعدة المالية من جانب المجتمع الدولي . وتحقيقا لهذه الغاية ، عقد مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين ، وهو أول مؤتمر من نوعه ، نظم في عاصمتنا موروني في عام ١٩٨٤ .

ذلك الاجتماع جعل المجتمع الدولي يدرك الصعوبات التي نعاني منها وادى الـــى اجراء دراسة مستفيضة للسبل والوسائل التي يمكن بها تنشيط اقتصادنا الفتي . وهكـــذا تم تزويد بلدنا بهياكل اساسية اولية . فجرى من بين جملة امور تحسين شبكات الطـــرق تحسينا تدريجيا ، وبناء ميناء عميق ، وتشييد مطار دولي . وبالاضافة الى ذلـــك ، اتخذت تدابير اخرى لضبط الميزانية بغية تحسين المالية العامة .

وعلى الرغم من هذه الجهود ، ما زالت الآفاق الاقتصادية على المدى المتوســـط والوضع المالي مصدر قلق . وفي ظل هذه الظروف ، اتخذت حكومة جزر القمر قـــرارا بالتفاوض مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل وضع برنامج للتكيف الهيكلـــي بغية تهيئة الظروف لاقتصاد أقوى وأسلم . والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي فـــي مجهودنا هذا لا غنى عنها . ولهذا أود أن اغتنم هذه الفرصة لاناشد جميع الشعوب مـــن ذوي النية الحسنة ـ المانحين الثنائيين أو متعددي الاطراف والمنظمات غير الحكوميـــة على حد سواء ـ إن يقدموا لنا مساعدة قيمة في شكل معونة مالية لازمة لدعم برنامـــج التكيف الذي ننفذه .

اسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز الى الحالة السياسية الدولية . وهنا نسجـــل بارتياح أن الانفتاح قد أصبح حقيقة تقريبا ، وذلك بفضل تفهم أفضل أدى الى تخفيـــف حدة التوتر في بؤر مختلفة . ويعود الى المجتمع الدولي أمر بذل كل جهد ممكن للحفـــاظ على هذه المكتسبات القيّمة .

في ناميبيا ، عرفت عملية التوجه نحو الاستقلال والسلام بعض التطـــورات الايجابية . وعلى منظمتنا أن تضمن تطبيقا دقيقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلـــك كي يصل شعب ناميبيا الى تحقيق السيادة الوطنية بكرامة . واننا نؤكد الحاجـــة الحتمية الى انهاء نظام الفصل العنصري البغيض وذلك لخلق مجتمع عادل وديمقراطـــي ومتعدد الاعراق في جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالمغرب ، فإننا نرحب بمناخ الانفراج والتعاون الذي قرر رؤســـاء دول المنطقـــة اقامته . اننا نشجعهم على المضي قدما في هذا الطريـــق ، الذي نرى انه

يفتح آفاقا مؤاتية لتنفيذ خطة السلام حول الصحراء الغربية التي تقدم بها الامين العام .

وفي أفغانستان ، لم يضع انسحاب القوات الاجنبية نهاية للصراع هناك ، بل أن النهاية ليست قريبة . علينا مساندة جهود هذه المنظمة في سعيها ، مع الاطراف المعنية ، الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة باستعادة السلام الى ذلك البلد .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فإننا نؤكد ثانية أملنا في أن تتمكن الكوريتين - الشمالية والجنوبية - في الاستمرار في جهودهما لتوحيد البلاد من خلال الحوار . ولا نزال نعتقد بأن انضمام الكوريتين الى عضوية الامم المتحدة سيكون عنصر سلام واستقرار في المنطقة .

أما في كمبوديا ، فيجب أن تستمر عملية الحوار بحثا عن حل سلمي . وندعو الاطراف المعنية لابداء ارادة حسنة كي يعود السلام الى ذلك البلد .

وفيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط ، فإننا نلاحظ بخيبة أمل مريرة أن الوضع ما زال يكتنفه الجمود . وفي الواقع ، فإن الشعب الفلسطيني ما زال هدفا للمحتل الصهيوني وما زال يعاني أبشع أنواع المذلة التي تتميز بقمع قاس ، وترحيل ، وتدمير للممتلكات ونسف للبيوت . ونحن لا نزال نؤكد على أنه لا يمكن أن يستتب سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط دون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودون تمتعه بها . وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها طبعا منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الاصيل الوحيد للشعب الفلسطيني .

وكنتيجة طبيعية للصراع العربي الاسرائيلي ، فإن الوضع في لبنان ما زال موسوما بالعنف والمعاناة . ونعتقد أنه قد آن الاوان لتستعيد لبنان استعادة تامة سيادته واستقلاله ووحدته الوطنية وسلامته الاقليمية . لهذا السبب فإن بلدي يؤيد جهود المجتمع الدولي - وخاصة جهود اللجنة الثلاثية - في السعي الى ايجاد حلول سلمية تعيد السلام الى لبنان وتحق المصالحة الوطنية .

وفيما يتعلق بالنزاع العراقي ـ الايراني ، فإننا نرحب بتوقف الحرب بين البلدين بعد سنوات عديدة من المعاناة والفظائع . اننا نحضهما على الالتزام بعملية المفاوضات التي يرعاها الامين العام للامم المتحدة ، على أساس قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

إن بلدي ، مثل بقية بلدان المنطقة ، يؤكد على دعمه الكامل لفكرة جعل المحيط الهندي منطقة سلام منزوعة السلاح وخالية من الاسلحة النووية . ولذلك فإننا نؤيد خطة عقد مؤتمر دولي في سري لانكا عام ١٩٩٠ لبحث هذه المشكلة .

ولا يسعني أن اختتم دون تناول مشكلة تشغل بال شعب جزر القمر والمجتمع الدولي برمته . وطبعا أقصد مسألة جزيرة مايوت القمرية . هذا البند مدرج مرة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة . ولا أود أن استبق المناقشة حول الموضوع التي ستجرى في مرحلة لاحقة . أود الآن فقط أن أعبر عن بالغ قلق شعب جزر القمر وحكومتها بشأن استمرار هذه المشكلة التي طال أمدها . ويتفق الممثلون معي على أن المشكلة تستحق حلا نهائيا يتفق مع تطلعات شعب جزر القمر برمته . لذلك ، قال رئيس الجمهورية السيد أحمد عبد الرحمن ، إنه يأمل : "أن تنعكس رياح الانفراج التي هبت في العلاقات الدولية على هذه المسألة بإيجابية" .

اننا نأمل أن يؤدي الحوار الذي بدأ بين فرنسا وجزر القمر على مستوى رئيسي الدولتين الى حل مرض على أساس القانون والعدل . وعلى المجتمع الدولي الاستمرار في تأييده لجهود شعب جزر القمر حتى تنتصر قضيته العادلة .

لقد بلغنا عتبة العقد الاخير من هذا القرن ، نجد أمامنا تحديات هائلة كثيرة .

تحتاج البشرية بأسرها إلى الكثير من الإبداع لمواجهة مجموعة المشاكل التي تعترضها ، سواء كانت في المجال الاقتصادي أو السياسي . ومن الواضح أن هذا يتطلب مزيدا من التضامن والانصاف في تقاسم الموارد والمعرفة - وهما الشرطان الوحيدان القادران على توفير ضمانات فعالة لإحلال السلم في العالم . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي لمنظمتنا أن تقوم بدورها كاملا ، لأنها لاتزال الحصن الوحيد الواقي من التجاوزات وأعمال الظلم التي تؤدي إلى نشوب الصراعات .

وتكرر حكومة بلدي رسميا الإعراب عن التزامها بمُثُل السلم والعدالة المنصوص عليها في الميثاق ، ولن ندخر جهدا لدعم الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق في المرة الأولى وبخمس دقائق في المرة الثانية ، وعلى الوفود أن تدلي بها من مقاعدها ؟

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتشاطر وفدي تماما المشاعر التي أعرب عنها الوزير الأول لباكستان والمتصلة بعلاقات حسن الجوار بين بلدينا . وقد كرر رئيس وزراء بلدي الإعلان بأن أعلى أولويات حكومة الهند هي العيش بسلام وود مع جميع جيرانها ، بما فيهم باكستان . ولهذا ، فإن وفد بلدي بشيء من التردد يشعر أنه مضطر لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به الوزير الأول لباكستان هذا الصباح . فاتفاق سملا الذي وقّعته حكومتا الهند وباكستان في عام ١٩٧٢ يوفر الأساس لحل جميع المسائل المعلّقة بين البلدين من خلال المفاوضات الثنائية وبالوسائل السلمية . لذلك ، فإن وفد بلدي يأسف لإشارة الوزير الأول لباكستان في هذا المحفل إلى ما يسمى بمسألة جامو وكشمير .

السيد حق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف باكستان من مسألة جامو وكشمير معروف جيدا . فجامو وكشمير مناطق متنازع عليها . ولذلك ، فإننا نرى أنه يتعين حل هذه المسألة وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ووفقا لروح اتفاق سملا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠